الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية _ أدرار

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

بعنوان

المخططات البلدية للتنمية وأثرها على التنمية المحلية

دراسة حالة بلدية أولف

إعداد الطالبين:

حفصي إبراهيم

عبد الجليل عبد الله

إشراف: الأستاذ الدكتور

بن العارية محمد

لجنة المناقشة

اللقب والإسم	الجامعة	الصفة
أ. بن السويسي حمزة	جامعة أدرار	رئيساً
أ.د بن العارية محمد	جامعة أدرار	مشرفاً ومقرراً
أ.بلوافي عبد المالك	جامعة أدرار	مناقشاً

السنة الجامعية 2020/2019

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

إلى اعز ما أملك في الدنيا أمي الغالية حفظها الله وبارك لي في عمرها.

إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله وثبت مثواه الجنة.

إلى كل إخوتي حفظهم الله ورعاهم.

إلى أخوالي وأعمامي.

إلى كل الأهلالأصدقاءوالأحباب.

إلىأستاذي المشرف جازاهالله عنا كل فضل.

إلى جميع من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بكلمة بسيطة تطيب الخاطر والقلب

وقلمي يعتذر لمن لم اسمه في هذا الإهداء

ولكن يعلم الله أن مضغة القلب تتطيب ذكراهم.

خلصي ابراهيم

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

إلى اعز ما أملك في الدنيا أمي الغالية حفظها الله وبارك لي في عمرها .

إلى الغالي الذي أحسن تربيتي وعلمني أن الحياة معركة تحتاج إلى الصبر أبي العزيز.

إلى كل إخوتي حفظهم الله ورعاهم.

إلى أخوالي وخالاتي وأعمامي وعماتي

إلى كل الأهلالأصدقاءوالأحباب .

إلىأستاذي المشرة جازاهالله عنا كل فضل.

إلى جميع من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بكلمة بسيطة تطيب الخاطر والقلب

وقلمي يعتذر لمن لم اسمه في هذا الإهداء

ولكن يعلم الله أن مضغة القلب تتطيب ذكراهم

عبد الله عبد جليل

كلمـــة شـــكر

قال الله تعالى"لان شكرتم لأزيدنكم "سورة إبراهيم الآية07

الحمد والشكر لله الذي منحني الطاقة والقدرة على إتمام هدا العمل المتواضع

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل أساتذة وعمال جامعة أدرار وخصوصا أساتذة قسم علوم التسيير والاقتصاد، والأستاذ المشرفبن العربة محمد الذي لم يبخل عليا بإرادتـه ونصائحه كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الخالص إلى كل موظفي رئيس بلدية أولف.

إلى كل من ساهم معي في إنجاز هدا العمل من قريب أو بعيد.

ملخص:

سعت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه مخططات البلدية في عملية التنمية المحلية باعتبارها أحد أهم الوسائل التي يعتمد عليها المواطن في تقديم احتياجاته، وما يرغب في تحقيقه من خلال الاقتراحات التي يقدمها، وبالتالي تحقيق التنمية بصفة حقيقة لدى إقليم البلدية.

وقد قمنا بإسقاط هذه الدراسة على بلدية أولف لتوضيح كيف ساهمت هذه المخططات في مجال التنمية المحلية في البلدية، ولهذا الغرض تم الاعتماد على دراسة حالة جمع المعلومات وكذا على المقابلة الشخصية.

وقد توصلنا في هذه الدراسة إلى أن المخططات البلدية للتنمية لديها أهمية بالغة في مجال التنمية المحلية، لكن تبقى ضعيفة بسبب ضعف التمويل المحلي وكذلك سيطرت السلطة المركزية في اتخاذ القرار.

Summary:

This study sought to highlight the role that municipality plans play in the local development process, as it is one of the most important means upon which the citizen relies in presenting his needs, and what he wishes to achieve through the suggestions that he makes, thus realizing development in the municipality's territory.

We have projected this study to the municipality of Ulf to clarify how these plans have contributed to the area of local development in the municipality. For this purpose, we have relied on a case study of information gathering as well as a personal interview.

In this study, we concluded that the municipal development plans have a great importance in the field of local development, but they remain weak due to the lack of local funding and the central authority dominated in decision-making.

الفهرس

المحتوى	الصفحة
الإهداء	
كلمة الشكر	
ملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الجانب النظري	
تمهيد الفصل الأول.	2
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمخططات البلدية للتنمية والتنمية المحلية.	2
المطلب الأول: مخططات البلدية للتنمية.	2
الفرع الأول: تعريف مخططات البلدية للتنمية.	2
الفرع الثاني: أنواع المخططات البلدية للتنمية.	3
الفرع الثالث: أهداف مخططات البلدية للتنمية.	4
الفرع الرابع: مجالات مخططات البلدية للتنمية.	5
المطلب الثاني: التنمية المحلية.	7
الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية:	7
الفرع الثاني: أهداف التنمية المحلية	8
الفرع الثالث: مجالات التنمية المحلية.	9
الفرع الرابع: وسائل التنمية المحلية.	10
المبحث الثاني: الدراسات السابقة ومناقشتها.	11
المطلب الأول: الدراسات السابقة بالغة العربية.	11
المطلب الثاني: الدراسات السابقة بالغات الأجنبية.	15
المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة.	16
خلاصة الفصل الأول.	18

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية.

تمهيد الفصل الثاني. 20
المبحث الأول: تقديم بلدية أولف. 21
المطلب الأول: تعريف بلدية أولف. 21
الفرع الأول: التطور التاريخي لبلدية أولف. 21
الفرع الثاني: تعريف بلدية أولف. 21
المطلب الثاني: مهام وأهداف بلدية أولف. 22
الفرع الأول: مهام بلدية أولف. 22
الفرع الثاني: أهداف بلدية أولف. 23
المطلب الثالث: تنظيم بلدية أولف. 23
الفرع الأول: عرض الهيكل التنظيمي لبلدية أولف. 23
الفرع الثاني: شرح الهيكل لتنظيمي لبلدية أولف. 24
المبحث الثاني:نتائج المخططات البلدية للتنمية وانعكاساتها ببلدية أولف للفترة (2016-2019). 30
المطلب الأول: تحضير المخطط البلدي للتنمية (pcd): 30
الفرع الأول: إجراءات إعداد المخطط البلدي للتنمية. 30
الفرع الثاني مراحل ومستويات تحضير المخطط البلدي للتنمية. 31
الفرع الثالث: وسائل تنفيذ المخطط البلدي للتنمية 32
المطلب الثاني: انعكاسات المخططات البلدية للتنمية المحلية لبلدية أولف. 33
الفرع الأول: حصيلة مشاريع مخططات البلدية للتنمية لبلدية أولف للفترة من 2016 إلى 2019. 33
الفرع الثاني: مخططات البلدية للتنمية المقترحةوالمسجلة والمرفوضةخلال الفترة من 2016 إلى 2019. 34
الفرع الثالث: توزيع مشاريعالمخططات البلدية للتنمية المسجلة حسب القطاعات. 35
المطلب الثالث: النتائج. 36
خلاصة الفصل الثاني. 37
خاتمة 39
قائمة المصادر والمراجع 42
الملاحق 45

قائمة الجداول

الرقم	المحتوى	الصفحة
01	يوضح مجالات الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	16
02	المخصصات والاعتمادات المرصودة لمخططات البلدية للتنمية للفترة 2016-2019	33
03		34
04	تصنيف المخططات البلدية للتنمية المسجلة حسب نوعيها من 2016- 2019	35

قائمة الأشكال الهندسية

الرقم	المحتوى	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لبلدية أولف.	24

المقدمة

مقدمة:

أولا: توطئة

تعتبر التنمية المحلية من بين أهم المواضيع التي أثارت اهتمام مختلف المجتمعات نظرا لدورها الكبير في تطور ورقي المجتمعات، حيث أصبح الشغل الشاغل لمختلف الحكومات هو كيفية الوصول إلى درجة متقدمة من الرفاهية متعددة الجوانب للمجتمع، مما أدى إلى تخصيص إمكانيات مادية وبشرية كبيرة لهذا الغرض، وتكليف هيئات رسمية وغير رسمية لاستغلال هذه الإمكانيات لتحقيق أهداف التنمية المحلية.

ونظرا لارتباطها بالمستوى المحلي فقد اهتمت البلدية بالتنمية المحلية بشكل كبير لاعتبارها جماعة إقليمية قاعدية للدولة، وقد خولها القانون عدة صلاحيات للقيام بمهامها التي تتلخص في تسيير الشؤون العامة، بل وأكثر من ذلك حيث جعلها مسئولة على العمل التنموي في نطاق إقليمها ذلك أن البلدية هي محرك عجلة التنمية والقاعدة الأساسية لتجسيدها فتحقيق التنمية على مثل هذا المستوى الإقليمي من شانه النهوض بعملية التنمية الوطنية الشاملة.

وأمام اختلاف وتباين الفوارق الموجودة بين البلديات كان لابد من معالجة الأوضاع التنموية لكل إقليم على حدى، فمن هنا برزت المخططات البلدية للتنمية لتعكس هذه الفرضيات، فتعد المخططات البلدية للتنمية من أهم البرامج التي تبنتها الدولة والتي تهدف إلى بناء وتكييف البرامج التنموية وفق إمكانيات وميزانيات كل بلدية، كما تعد أهم الوسائل التي تسعى إلى تحقيق الأهداف المسطرة في مجرى التنمية المحلية، وتعتبر من أهم السبل التي تعمل على امتصاص المشاكل الاجتماعية.

ثانيا: إشكالية البحث

مما سبق نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن للمخططات البلدية للتنمية أن تساهم في التنمية المحلية؟

وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية للدراسة، وبغية تبسيط فهم الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمخططات البلدية للتنمية؟
- ما المقصود بالتنمية المحلية؟

ثالثا: الفرضيات

كإجابة مبدئية للأسئلة الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

- أن التنمية تتحقق من خلال إعداد برامج ومخططات قابلة للتنفيذ؛
- التنمية المحلية هي عملية متعددة الأبعاد تتضمن إجراءات وتغييرات جدرية في الهياكل الاجتماعية، الاقتصادية، السلوكية والثقافية وكذلك النظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

رابعا: المنهج المتبع

نظرا لطبيعة الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، الوصفي لوصف متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة من خلال عرض الإطار المفاهيمي للمخططات البلدية للتنمية والتنمية المحلية، والتحليلي من خلال عرض وتحليل المعطيات المتعلقة بالمخططات البلدية للتنمية ببلدية أولف.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

من أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع:

1 – اعتبارات شخصية

- رغبتنا في التعرف على هذا المجال شخصيا، وتنمية المعارف الذاتية؛
- معرف كيفية تسيير البرامج التنموية وكيفية تحقيقها.

2-اعتبارات موضوعية

- التعرف على المخططات البلدية وما مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية وتحسين الإطار المعيشي لسكان البلدية؛
- نقص الدراسات في هذا الموضوع.

سادسا: حدود الدراسة

- الحدود الزمانية: دراسة وتحليل نتائج المخططات البلدية للتنمية للفترة 2016-2019؛
- الحدود **المكانية:** دراسة حالة بلدية أولف.

سابعا: أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

التعرف على المخططات البلدية للتنمية، والتنمية المحلية؛
إبراز دور المخططات التنموية في تحقيق التنمية؛
معرفة واقع التنمية المحلية ببلدية أولف.

ثامنا: صعوبات الدراسة

واجهتنا بعض الصعوبات في إتمام هذه الدراسة تمثلت في:

نقص الدراسات السابقة التي تتناول الموضوع على المستوى المحلي؛
نظرا لما تمر به البلاد والعالم من ظروف استثنائية في ظل جائحة كورونا صعب هذا من مهمتنا لاستكمال البحث، خاصة الجانب التطبيقي للموضوع.

تاسعا: هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، كل فصل ضم مبحثين، وهذا على النحو الآتي:

الفصل الأول: الجانب النظري.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمخططات البلدية للتنمية والتنمية المحلية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة ومناقشتها.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: تقديم بلدية أولف.

المبحث الثاني:نتائج المخططات البلدية للتنمية وانعكاساتها ببلدية أولف للفترة (2016-2019).

بالإضافة لمقدمة وخاتمة

الفصل الأول

الفصل الأول: الجانب النظري

تمهيد الفصل الأول

تعتبر البلدية أنسب جهاز إداري محلي يمكنه تحقيق طموحات وتطلعات المواطنين في جميع المجالات، من خلال برامج تنموية محلية تخدم المصلحة العامة لسكان البلدية تحاول الدولة من خلالها تأكيد سياسة اللامركزية، لاسيما في مجال التخطيط، تساهم البلدية في التنمية المحلية عن طريق المخطط البلدي للتنمية، الذي يعتبر الأداة المفضلة لدعم التنمية المحلية، وتحقيق حسن سير الخدمات العمومية، وتشجيع التضامن المحلي، حيث تتيح الدولة لسكان البلدية من خلال التعبير عن حاجياتهم التي يقدرونها بأنفسهم، ويقترحون حلولا لمشكلاتهم وفق وجهات نظرهم أو على الأقل وجهات نظر من يمثلهم.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمخططات البلدية للتنمية والتنمية المحلية

المطلب الأول: مخططات البلدية للتنمية

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة دور مخطط البلدية للتنمية في الجزائر وذلك عن طريق التعرض للعناصر التالية: تعريف مخطط البلدية للتنمية (الفرع الأول)، أنواع المخططات البلدية للتنمية (الفرع الثاني) ، أهداف مخططات البلدية للتنمية (الفرع الثالث)، انعكاسات مخططات البلدية للتنمية (الفرع الرابع).

الفرع الأول: تعريف مخططات البلدية للتنمية

"هي عبارة عن مخططات شاملة للتنمية في البلدية جاءت لتكريس مبدأ اللامركزية، مهمتها توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية، تشمل هذه المخططات التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الإنجاز والتجهيزات التجارية"، وقد عرفها مرسوم 09 أوت 1973 م بأنها: "برامج أعمال (actions) قصيرة المدى تقررها السلطات المختصة في إطار المخطط الوطني"[1].

أدخل أسلوب المخطط البلدي للتنمية في سنة 1973، ويعتبر من أكثر البرامج التنموية استعمالا وخاصة بعد صدور المرسوم 136/73 السابق، والمتعلق بشروط تسيير وإنجاز المخططات البلدية للتنمية، لقد جاء هذا المخطط ليخلف النظام القديم والمتمثل في برنامج التجهيز المحلي، إذ تتكفل الدولة بتمويل بعض المشاريع المدرجة

[1] **خنفري خيضر**، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية –فرع التحليل الاقتصادي-إشراف: سعدون بوكبوس، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2010\2011، ص122

في المخططات البلدية، بعد أن تكون قد وافقت عليها، وبذلك فإن المخططات البلدية للتنمية هي عبارة عن برامج عمل تقررها السلطات المختصة في إطار المخطط الوطني وتحدد مدتها وأولويتها وكيفية تمويلها.[1]

الفرع الثاني: أنواع المخططات البلدية للتنمية

1-البرنامج القطاعي غير الممركز PSD: وهي رخص برامج التجهيز المسجلة باسم الوالي والتي تمنح بواسطة مقرر برنامج من وزير المالية حيث يقسم الأخير رخصة البرنامج حسب كل قطاع والقطاعات الفرعية التابعة له، تتعلق مقررات البرامج هذه إما بمشاريع جديدة أو إعادة تقييم للمشاريع التي هي في طور الانجاز، أما فيما يخص اعتمادات الدفع فان وزير المالية يقوم بتوزيعها حسب كل قطاع و قطاع فرعي بناءا على مقرر يتضمن تبليغ اعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان نفقات الدولة للتجهيز لسنة مالية معينة ولفائدة ولاية ما ويتولى الوالي حسب الأبواب اعتمادات الدفع هذه ويجوز له في حدود الاعتمادات المالية المبلغة له أن يقوم بتحويلات مالية من قطاع فرعي إلى قطاع فرعي آخر ضمن نفس القطاع، وعندما يتعلق الأمر بتنفيذ مقررات البرامج القطاعية غير الممركزة فإنه يتم بمقرر من الوالي في شكله مع تبليغه للمصالح المعينة أي المدير الولائي المعني هذا الأخير الذي يستفيد من تفويض من الوالي فيما يخص تنفيذ المشاريع والعمليات التي تخص قطاعه و إلى جانب هذا فإنه يتم إعلام كل من مدير التخطيط والتهيئة العمرانية DPAT، المراقب المالي وكذا أمين خزينة الولاية، وتسمى العملية التي يقوم الوالي من خلالها بتخصيص المشاريع حسب كل قطاع في إطار مقرر البرنامج بعملية التفريد (indivdualisation).

ولقد نصت المادة 17 من المرسوم التنفيذي 227.98 على المشاريع التي تكون محل تفريد من الوالي يجب أن تتوفر فيها جملة من الشروط:

- الأرض التي يقام عليها البناء؛
- الدراسات التي تثبت جدوى المشروع؛
- تقييم المشروع وكذا آجال الانجاز والدفع.

فإذا تحققت هذه الشروط فإنه يتم من خلالها إعداد مقرر التسجيل الذي سيكون محل إمضاء من طرف الوالي وعلى أساس مقرر التسجيل هذا يتم الانطلاق في الأشغال.

2-المخطط البلدي للتنمية PCD: " هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية يتمحور حول الأعمال ذات الأولوية على المستوى المحلي كالتزويد بالمياه الصالحة للشرب، التطهير، شبكة الطرقات والمسالك، التهيئة الحضرية..... الخ".

[1] **ليندة اونيس** مجلة الباحث للدارساتالأكاديمية العدد التاسع جوان 2016 ص 229.

وحسب المادة 86 من القانون 90. 08 المتعلق بالبلدي فإن هذه الأخيرة تقوم باقتراح مخطط تنموي يحتوي على جملة العمليات والمشاريع التي تنوي إنجازها خلال السنة المعينة، ويكون للولي السلطة الكاملة بالتنسيق مع المصالح الولائية ولا سيما مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية DPAT ويكون ذلك في جلسة تحكيم يرأسها الوالي مراعيا في ذلك أولويات كل بلدية مع احترام الغلاف المالي الوارد في رخصة البرنامج الصادرة عن وزير المالية، وكذا ضرورة مطابقة تلك المشاريع المقترحة لمدونة الاستثمارات العمومية المتعلقة بالمخطط البلدي للتنمية والتي كان آخر تعديل طرا عليها المقرر 125 الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 2006 المتضمن تعديل هذه المدونة بالتوسيع فيها، وتستفيد بلديات الولاية من رخصة برنامج شاملة ليقوم الوالي بتوزيعها حسب كل بلدية وحسب كل مشروع ثم تبلغ عمليات التوزيع المتعلقة بالمشاريع من أجل اختيار المقاولات، وبعد ذلك تقوم مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية بتسجيل المشاريع الموافق عليها من خلال مقرر التسجيل موقع عليه من طرف الوالي وعلى أساس هذا المقرر تأمر البلديات المقاولات التي تم اختيارها بالانطلاق في الأشغال، وفيما يخص اعتمادات الدفع فإنها تبلغ بموجب مقرر من وزير المالية ويتم استهلاكها بعد تقديم وثائق تثبت أداء الخدمة.[1]

الفرع الثالث: أهداف مخططات البلدية للتنمية

إن البلدية تسعى من خلال المخططات البلدية للتنمية إلى تحقيق جملة من الأهداف:**1- أهداف مالية:** وهذا عن طريق تسيير الأموال المخصصة للتنمية المحلية على أحسن وجه مع العلم أن هذا الصرف يخضع لرقابة إدارية وتقنية من طرف الولاية ومديرية البرمجة والتخطيط ومراقبة الميزانية.

2-أهداف اقتصادية : خلق نوع من الحركية الاقتصادية على مستوى البلدية من خلال تشجيع وفتحها أمام المتعاملين.

3-أهداف اجتماعية : تعتبر البلدية حلقة وصل بين المواطن والمستوى المركزي فهي المعبر الوحيد عن حاجيات المواطن وهذا لكونها تسعى لتلبية حاجات ومتطلبات المواطن وحاجياته الضرورية.[2]

ومن جهة أخرى فان المخططات البلدية للتنمية تهدف إلى تحقيق أهداف متفاوتة المدى وذلك من خلال:

[1] **بن صالح سميرة**، مذكرة تخرج مدرسة عليا الادراة حول: تمويل التنمية المحلية، إشراف: مسيخ إسماعيل، ولاية قالمة من 03 فيفري 2009 إلى 01 أفريل 2009 ، 2008\2009 ص 8.9.10.

[2] **رضوان بن موسى**، المخططات البلدية للتنمية، مذكرة تخرج، المدرسة العليا للإدارة مولاي أحمد مدغري، الجزائر، 2006/2005، غير منشور، ص 21. – نقلا عن – حمزاوي سيد علي، تأثير سياسة ترشيد النفقات العمومية في الجزائر على المخططات البلدية للتنمية (PCD) بلدية تابلاط بالمدية نموذجا (2014.2016)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص إدارة الجماعات المحلية، إشراف: سمير بن عياش، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2017/2016 ص 63.

1-الأهداف القصيرة المدى:

- التقليل أو القضاء على الزحف الريفي؛
- محاولة تدارك نقائص برامج التنمية المحلية السابقة خاصة مركزية تسيير الاعتمادات والعراقيل الناجمة عنها؛
- تسهيل تنفيذ جميع العمليات المسجلة في المخططات البلدية للتنمية.

2-الأهداف المتوسطة المدى:

- محو الاختلال الجهوية بين البلديات؛
- تحسين مستوى معيشة المواطنين خاصة في المناطق الفقيرة (التي تعاني من نقص الهياكل الاقتصادية والتجهيزاتالجماعية).

3-الأهداف الطويلة المدى:

- تطوير المبادرات المحلية والبحث عن حلول لمشاكل الجماعات المحلية دون اللجوء للتدخل المركزي.
- دمج البلدية في مسار التخطيط الوطني[1].

الفرع الرابع: مجالات مخططات البلدية للتنمية[2]

تختص المخططات البلدية بمجوعة من العمليات التنموية في ميادين مختلفة تمس حياة المواطنين على مستوى البلدية، ويمكن إجمالها فيما يلي:

1-قطاع **المنشآت الاقتصادية:** تعد من أهم الميادين التي تبرز فيها المخططات البلدية وتشمل:

2-الطرق: والتي تعد ذات أهمية كبيرة، ورغم تسجيل بعض النتائج الايجابية في بعض الولايات، فليس الأمر كذلك بشأن الولايات الأخرى، نظرا لنقص إمكانيات الإنجاز، فنجد في بعض الأحيان إنجاز شبكة غير مناسبة وذات نوعية سيئة، وبالرغم من هذه الوضعية أصبح عدد المناطق المعزولة قليلا جدا، فيتعين في إطار المخطط مواصلة الجهود الرامية إلى فك العزلة، كما يتعين على وجه الخصوص الاستفادة من بعض الطرق التي أصبحت لها أهمية جهوية بل وحتى وطنية لكي تسمح بدعم قاعدة الاقتصاد الوطني والمحلي.

3-**البريدوالمواصلات:** لقد سجل هذا القطاع معدلا جيدا في مجال تغطية البلديات بواسطة مراكز البريد.

[1] **خنفري خيضر**، المرجع السابق، ص 123، 124.
[2] المجلة الجزائرية للامن الانساني العدد السادس جويلية 2018 ص 66.67.68.

4-**النقل:** وهذا عن طريق تطوير مختلف وسائل النقل، وانجاز كل ما من شأنه تسهيل حركة المرور.

5-قطاع **الهياكل الاجتماعية والثقافية:** حيث أشارت المادة 122 من قانون البلدية الجزائري إلى أن البلدية تبادر بكل إجراء من شأنه التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة ومساعدتها لاسيما في مجالات الصحة، الشغل والسكن.

كما تعمل البلدية على المبادرة للتنشيط الثقافي على مستوى البلدية ودعم البرامج الثقافية. وأيضا في إطار الصحة تتكفل المخططات البلدية بإنجاز قاعات العلاج وصيانتها وهذا طبقا للمقاييس الوطنية.

6-قطاع **الثقافة والترفيه:** فتشمل المخططات البلدية على المشاريع الهادفة للمحافظة على الهياكل والأجهزة المكلفة بالشبيبة والثقافة والرياضة والترفيه وهذا عن طريق صيانتها، وتقوم بإنجاز مختلف المراكز الثقافية عبر إقليمها من مكاتب بلدية، ومسارح، ومراكز للثقافة.

7-قطاع **الري والفلاحة** : إذ تشمل المخططات البلدية المشاريع المتعلقة بالأعمال الصغيرة، الخاصة بدعم الريف من خلال التحسين العقاري، غرس الأشجار، المنشآت المائية الصغيرة، نشاطات تربية المواشي الصغيرة. وعليه تتكفل البلدية بإنشاء وتوسيع وصيانة المساحات الخضراء، كما تسهر على حماية التربة والموارد المائية وتساهم في استعمالها الأمثل وذلك بدراسة إمكانيات استصلاح الأراضي بالسقي.

أما فيما يخص قطاع الري فتقوم المخططات البلدية بعدة مشاريع في هذا الإطار، حيث تعمل على التزويد بالمياه الصالحة للشرب ويتعلق الأمر بتعبئة المياه بكميات كافية وبنوعية جيدة، مما يستلزم البحث عن موارد حقيقية واستغلالها بصفة تسمح بتلبية حاجيات المواطنين على الأمد المتوسط. إضافة للري وتصريف المياه تم إنشاء عشرات الكيلومترات من الساقيات وعشرات من السدود الصغيرة في المناطق شبه الصحراوية.

8-قطاع **التربية والتعليم:** فتبادر البلدية من خلال مخططها التنموي باتخاذ كل إجراء من شأنه أن يشجع التعليم ما قبل المدرسي، ويعمل على ترقيته، وتقوم بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي، وإعادة إصلاح المدارس والقيام بالأشغال الكبرى في هذا المجال وكذلك عن طريق تجديد التجهيزات المدرسية.

9-القطاع**الصناعي**، ويتعلق بتسجيل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المخطط البلدي للتنمية بعد القيام بدراسات عامة.

المطلب الثاني: التنمية المحلية

تشكل التنمية المحلية الشغل الشاغل للمسيرين على المستوى الوطني بصفة عامة وعلى المستوى المحلي بصفة خاصة، لما لها من انعكاسات على حياة المواطنين، وتحقيقا للأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية، وفي مجالات عديدة

وبغية الوقوف على مفهوم التنمية المحلية قسمنا هذا المطلب إلى أربعة فروع أساسية وهي كالأتي: تعريف التنمية المحلية (الفرع الأول)، أهداف التنمية المحلية (الفرع الثاني)، مجالات التنمية المحلية (الفرع الرابع)، وسائل التنمية المحلية (الفرع الرابع).

الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية

تعرف التنمية المحلية بأنها: "عملية ديناميكية تستهدف مكونات المجتمع المحلي، وتتضمن سلسلة من التغيرات البنائية الوظيفية قصد إحداث تفاعلات على مستوى البناء الاجتماعي والاقتصادي، من أجل تحسين مستوى الأفراد وإخراجهم من عزلتهم ليشاركوا ايجابيا في تنمية مجتمعهم المحلي بصفة خاصة".

ويمكن القول بأن مفهوم التنمية المحلية يقوم على عنصرين رئيسين وهما: الأول يمثل المشاركة الشعبية التي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يحيونها معتمدين على مبادرتهم الذاتية، أما العنصر الثاني فيمثل توفير مختلف الخدمات ومشاريع التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس وعلى التشاركية في اتخاذ القرارات خاصة، منها الرامية إلى تحقيق المصلحة العامة المتمثلة في أخلقة الحياة العامة وزيادة التعاون والمشاركة بين السكان.[1]

وقد عرف –محي الدين صابر- أيضا التنمية المحلية على أنها: "مفهوم حديث الأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريق التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وان يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا".[2]

[1] **محمد بن مالك**، التخطيط الإقليمي وتنمية الاقتصاد المحلي، مقارنة بين المقاربة الصينية والمقاربة الجزائرية، الطبعة الأولى:2018، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، حي الكورس عمارات بركامه –بسكرة – الجزائر، ص29.

[2] **بن صالح سميرة**، مذكرة تخرج حول: تمويل التنمية المحلية، إشراف: مسيخ إسماعيل، ولاية قالمة من 03 فيفري 2009 إلى 01 افريل 2009 ، لسنة 2008 /2009، ص 03.

الفرع الثاني: أهداف التنمية المحلية

التنمية هي تلك العملية التي تتطلب تعديلات اقتصادية، اجتماعية وثقافية بهدف تحقيق حياة أفضل، ولتحقيق ذلك لابد من أن تمر عملية التنمية المحلية بأهداف فرعية، من دونها لا يمكن التكلم عن التنمية، وتتمثل هذه الأهداف في:

1-أهداف اقتصادية واجتماعية: وتتمثل في:

- تنمية الاقتصاد المحلي، بتطوير وتنشيط القطاعات الاقتصادية (الفلاحة، الصناعة، والسياحة والخدمات)؛
- تحسين الهياكل القاعدية والاقتصادية؛
- إشباع الحاجيات الأساسية للأفراد: وهذا يعني إتاحة الفرص للأفراد للحصول على احتياجاتهم الأساسية من أكل، ملبس، مسكن وتوفير الأمن، ومن مهام النشاط الاقتصادي في هذه الحالة التحرك بكل الطرق والأساليب لتوفير تلك الحاجيات؛
- رفع مستوى معيشة الأفراد: وذلك بزيادة الدخول التي تمكن الفرد من الحصول على المزيد من السلع والخدمات التي تحقق له نوعا من الرفاهية، وبزيادة فرص التشغيل للقضاء على شبح البطالة الذي أصبح يطارد المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء؛
- رفع مستوى التعليم والتكوين المهني والتربوي؛
- ضمان الشروط الصحية اللازمة لمواجهة الأمراض والأوبئة الفتاكة؛
- المحافظة على البيئة وتطوير الموارد الطبيعية.

2-أهداف إدارية وسياسية:

- تحسين أداء وصورة الإدارة وتقريبها أكثر للمواطن؛
- التقليل من الممارسات البيروقراطية والتخفيف من الإجراءات لتحقيق التقدم؛
- تطوير قدرات الإداريين وتحسين تكوين أدائهم؛
- تطوير الهياكل الإدارية؛
- تفعيل مشاركة المواطنين في المبادرات المحلية.[1]

[1] **زيان محمد**، التمويل العمومي للتنمية المحلية، مذكرة تخرج لتربص السنة الرابعة فرع الميزانية، إشراف: بولوكاريف عبد الرحمان،مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ومديرية الإدارة المحلية لولاية تيارت، من 02 فيفري إلى 02 أفريل 2009 ، 2008/ 2009،ص 6،7.

الفرع الثالث: مجالات التنمية المحلية

للتنمية المحلية مجالات لا تعد ولا تحصى، وعليه سنركز على الجوانب الأساسية منها:

1-**التنمية الاقتصادية:** وهي التنمية التي تعنى بالتخطيط الاقتصادي الذي يسعى إلى تحقيق الزيادة في النمو والإنتاج وتطوير الوسائل المساعدة لتحسين ذلك، وهي تهدف إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي، الزراعي وغيرها، كما تشير إلى الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته.

2-**التنمية الاجتماعية:** هي عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد، وهكذا فهي ليست مجرد تقديم للخدمات

3-**التنمية السياسية:** تهدف إلى تحقيق استقرار النظام السياسي، وهذا بالأخذ بالمشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطن في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية أو المحلية.

4-**التنمية البشرية:** تعرف تنمية الموارد البشرية بأنها عملية نمو رأس المال البشري واستثماره بكفاءة في التنمية الاقتصادية وهي تعني تلك الجهود الوطنية التي يتبعها النظام السائد في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية الواعية،بهدف الوفاء بحاجات الأفراد فيها، وهي عملية متكاملة تمكن الإنسان من تحقيق ذاته والاعتماد على تنمية مجتمعة.

5-**التنمية الإدارية:** إذا كانت التنمية تعرف على أنها تغير اجتماعي إداري مقصود للانتقال بالمجتمع من الحال الذي هو عليه إلى الحال الذي ينبغي أن يكون عليه، أي أنها العملية المرسومة والمقصودة والمخطط لها تخطيطا سليما، يهدف إلى إحداث تغيير لتقدم المجتمع بكل أبعاده اقتصادية كانت أو اجتماعية، ثقافية أو سياسية، وذلك في حدود الإطار العام لخطة الدولة، والمقصود بالتنمية الإدارية هو الوظيفة التنفيذية المتعلقة بتدبير الاحتياجات والاختيار والتدريب، والترقية.[1]

[1] **محمد بن مالك**، مرجع سابق، ص 36،40 .

الفرع الرابع: وسائل التنمية المحلية

يرتبط نجاح التنمية المحلية الشاملة بمدى وجود الوسائل المالية والمادية والاقتصادية .

1-**الوسائل المالية: نعني** بها كل الموارد المالية ورؤوس الأموال التي هي ملك البلدية أو الولاية أو مؤسسات اقتصادية عمومية بلدية وولائية، بحكم النصوص القانونية.[1]

2-**الوسائل الاقتصادية:** تتمثل الوسائل الاقتصادية في جانبين هما: التخطيط، والمؤسسات العمومية المحلية ذات الطابع الاقتصادي، فلا يمكن لأي دولة اليوم مهما كانت فلسفتها ونظامها السياسي والاقتصادي أن تهمل التخطيط، لما له من أهمية في التوفيق بين إمكانيات الدول واحتياجات أفرادها، وتحديد أهدافه ومجالاته المتعددة، فهناك التخطيط العمراني، التخطيط الاقتصادي والتخطيط الاجتماعي.[2]

3-**الوسائل البشرية:** إن العنصر البشري، ركن أساسي لأي تنظيم أو تنمية محلية، ومرتكزا لأي نهضة مجتمعية، فلا يختلف اثنان على أن الإنسان محرك النشاط الاقتصادي سواء كان نشاطا صناعيا أم زراعيا أم سياحيا؛ انه يمثل تلك الوسيلة والأداة الهامة التي يتوقف عليها نجاح أي جهد تنموي أو فشلة، إذ التجربة تؤكد في الكثير من المرات، كم من مشاريع تنموية كان مآلها الإخفاق، بسبب عدم توافقها مع رغبات الأفراد القائمين عليها، الأمر الذي يقودهم إلى عرقلتها أثناء مستويات التطبيق، هذا ما يدل على مدى سطوة وتأثير طبقة التكنوقراطية والبيروقراطية في مجال تنفيذ أو عدم تنفيذ القرار التنموي المحلي، على هذا الأساس بات من الضروري بما كان التركيز أثناء أي محاولة على إعداد الموارد البشرية الكفيلة بتحقيقها.[3]

[1] **جمال زيدان**، إدارة التنمية المحلية في الجزائر، بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع، دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي الجديد 10\11، ط2014، دار الأمة للطباعة والنشر، ص44.

[2] **الجندي مصطفى**، المرجع في الإدارة المحلية، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1971، ص 50.51 –نقلا عن-جمال زيدان، المرجع السابق، ص 65

[3] جمال زيدان، المرجع السابق، ص 76.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة ومناقشتها

هناك العديد من الدراسات التي تـطرقت الى التنمية المحلية فمنها ما ربطت بين التنمية المحلية وتأثرها بالموارد الجباية المحلية ومنها ما عرج على مساهمة البرامج القطاعية غير الممركزة في التنمية المحلية ومن بين هده الدراسات ما يلي:

المطلب الأول: الدراسات السابقة بالغة العربية

فيما يلي عرض بعض الدراسات السابقة:

1-الدراسة الأولى:

دراسة لمحلابي علي (2018) حول موضوع " **مصادر تمويل الحسابات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية**" دراسة حالة بلدية المعمورة ولاية البويرة (2017-2018) وتناولت الإشكالية التالية : **كيف تساهم مصادر التمويل للجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية؟**

وكان الهدف من هذه الدراسة هو دراسة الجماعات المحلية بالتعرف على اهم أهدافها والمقومات التي تقوم عليها وإبراز مختلف مصادر التمويل التي تستخدمها البلدية من أجل الارتقاء بالتنمية المحلية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

-أن الدولة هي التي تملك السلطة في تأسيس الضرائب وتحدد القاعدة الخاضعة لضريبة، المحلية ومنه لا يبقى هناك أي معنى للجباية المحلية مما يحتم على الجماعات المحلية اللجوء إلى مصادر أخرى.
-تخلي السلطات المحلية من ممارسة دورها بفعالية وعم اتخاذ أساليب ردعية في ذلك وتفضيل ممارسة العمل السياسي عن قيامهم بالدور اللازم قصد تفعيل عملية التحصيل الجبائي مما ساهم في انتشار ظاهرة التهرب الضريبي.

كما أوصت الدراسة بضرورة العمل على توفير الحوافز المادية والمعنوية لاستقطاب الإطارات والكفاءات الموجودة في البلدية بدل توجهها نحو القطاع الخاص، وكذلك إعادة النظر في إيجاد سبل أخرى من اجل التمويل كالقيام بطلب قروض من البنوك واستثمارها في مشاريع خدماتية. [1]

[1] **محلابيعلي** مذكرة ماستر –الجزائر-جامعة اكلي محند اولحاج-مصادر تمويل الحسابات ودورها في تحقيق التنمية المحلية -2017.2018، ص15.

2-الدراسة الثانية:

دراسة لطالب يمينة (2016): بعنوان " **الدور التنموي للجماعات المحلية**" دراسة حالة ولاية البيض(2015-2016) وتضمنت الإشكالية التالية: **كيف يمكن تفعيل دور الجماعات المحلية على صعيد التنمية المحلية بالجزائر؟**

وكان الهدف من هذه الدراسة إبراز دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن معظم الانجازات التنموية في ولاية البيض كانت إنجازات فوقية وقطاعية حيث لم تحقق الفعالية المرجوة منها، وهذا راجع لعدة أسباب من أهمها: نقص الموارد الداخلية مما جعلها تعتمد على الإعانات الحكومية إلى جانب الشراكة بين الولاية ومختلف فواعل التنمية لم تكن بالقدر المطلوب مما قلل فعالية التنمية المحلية في لولاية.

كما أوصت الدراسة ب:

-ضرورة توفير الحوافز المادية والمعنوية لاستقطاب الإطارات والكفاءة الموجودة في الولاية؛
-إعادة بث الثقة بين الرئيس والمرؤوس وإعادة الاعتبار لثقافة العمال الجماعي والإبداع وهذا لضرورة توحدي كل الجهود لتحقيق التنمية المحلية.[1]

3-الدراسة الثالثة:

دراسة لدوداح أمال (2016) حول موضوع " **قانون البلدية الجديد وأثره على التنمية المحلية**" دراسة حالة بلدية يسر(2014-2016) وتناول الباحث الإشكالية التالية: **إلى مدى يمكن أن يساهم القانون الجديد للبلدية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟**

وكان الهدف من هذه الدراسة التعرف على أهم خلية في الإدارة المحلية ألا وهي البلدية ودراستها بالشرح والتحليل وذلك من خلال التطرق لهيئتها المجلس الشعبي البلدي ورئيس المجلس الشعبي البلدي دون الإغفال عن دور الأمين العام الذي ينشط البلدية ومدى مساهمة هذه الأخيرة من خلال صلاحيتها في تحقيق التنمية المحلية وكل هذا ضمن القانون الجديد للبلدية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

-لابد من احترام الأولويات في اختيار المشاريع الضرورية لتحقيق التنمية المحلية.

[1] **طالبي يمينة**-مذكرة ماستر-الجزائر-جامعة احمد بوقرة -قانون البلدية الجديد وأثره على التنمية المحلية –2014.2016،ص30.

-عدم منح التشريع للبلديات موارد مالية مضمونة ومتناسبة مع حاجيات المواطنين المتزايدة من أجل رفع مستويات التنمية.

-فعالية المجالس البلدية مرتبطة بالاستقلال المالي وفعالية القوانين المحلية.

كما أوصت الدراسة بضرورة توفير بيئة مساعدة تتبني لامركزية حقيقية في اتخاذ القرارات وتوفير الموارد المالية الكافية وكذا متطلبات داعمة لتسهيل عملية تنظيم وإدارة المجتمعات المحلية. [1]

4-الدراسة الرابعة:

دراسة لبن عبد الحق فوزي(2014): حول موضوع " **دور المجالس المحلية المنتخبة في التنمية المحلية** " دراسة حالة المجلس الشعبي البلدي لولاية بجاية (2007-2012) وتناولت البحث الإشكالية التالية: **إلى أي مدى تقوم المجلس المحلية المنتخبة بدورها في عملية تحقيق فالتنمية المحلية على المستوى المحلي في ظل نظام اللامركزية الإدارية في الجزائر؟**

وكان الهدف من هذه الدراسة الاطلاع على الاجتهادات علمية والأكاديمية السابقة في النظم الجامعات المحلية وتبيان الدور التي تؤديها المجالس المحلية المنتخبة عامة والمجلس الشعبي الولائي لولاية بجاية خاصة، في تحقيق وتجسيد التنمية المحلية، وتوصلت الدراسة إلى أن دور المجلس الولائي موضوع الدراسة في مجال التنمية المحلية جد محدود ومستبعدا في الواقع إلى حد كبير ويعاني من صعوبات عديدة.

كما أوصت الدراسة ب:

-ضرورة الإسراع في إعادة النظر في النصوص القانونية المتعلقة بالجماعات لمحلية.

-تعزيز البعد الديموقراطي للمجالس المحلية المنتخبة.

-منح المجالس الشعبية المحلية سلطات أوسع.[2]

5-الدراسة الخامسة:

دراسة للمير عبد القادر(2014): حول موضوع " **الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية**" دراسة تطبيقية لميزانية بلدية أدرار(2013-2014) وكانت الإشكالية كما يلي: **إلى أي مدى تساهم الضرائب المحلية في تمويل الجماعات المحلية وما مدى مساهمتها في تغطية نفقات البلدية؟**

كان الهدف من الدراسة هو ما مدى ارتباط الضرائب المحلية بالعملية التمويلية للجماعات المحلية في الجزائر وما هو دور موارد الضرائب المحلية في المساهمة في نفقات الجماعات المحلية على الضرائب المحلية في تمويل التنمية المحلية.

[1] **دوداحامال**-اطروحة دكتوراه –الجزائر-جامعة احمد بوقرة -قانون البلدية الجديد وأثره على التنمية -2016.2015، ص110.

[2] **بن عبد الحق فوزي**-مذكرةماجستير-الجزائر-جامعة الجزائر -3دور المجالس المحلية المنتخبة في التنمية المحلية – 7 جوان 2014، ص85.

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

-تعتبر البلدية في الجزائر أكثر تجسيدا للامركزية الإدارية من الولاية.

-معظم رؤساء البلدية وكذلك المسؤولين، الذين أوكلت لهم تسيير المصالح خاصة المصالح المالية لما فيها مصلحة التحصيل جلهم لا يتمتعون بالقدر الكافي من الكفاءة والخير المهنية وبالتالي يخلق ذلك سوء في التسيير ونقصى المراقبة وعدم متابعة لتحصيل الإيرادات البلدية.

كما أو صت هذه الدراسة بضرورة اختيار الموظفين وعلى رأسهم الرؤساء والأمناء العامون للمجالس المحلية على أساس الكفاءة التقنية والخلقية لا على أساس المحسوبة أو الجاه وكذلك أو صت على ضرورة منح الجماعات المحلية جانبا من الاستقلالية المالية خاصة في سن الضرائب التي تراها ضرورية في زيادة مواردها المالية.[1]

6-الدراسة السادسة:

دراسة لكمال بودانة (2014)بعنوان "**أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية**" **دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح الجلفة**"وتتضمن الإشكالية التالية: **هل الرقابة الإدارية تأثر على التنمية المحلية ببلدية حاسي بحبح؟** وكان الهدف من الدراسة معرفة أساليب ووسائل الرقابة الإدارية وتأثيرها على التنمية المحلية ومعرفة النظام الرقابة المتبع ودوره في التنمية المحلية.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن التنمية المحلية الجيدة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال رقابة إدارية صارمة وفاعلة وقادرة على متابعة ومسايرة الخطط الموضوعة.

كما أوصت الدراسة ب:

- ضرورة تمكين الجماعات المحلية التحرر من المحاباة والضغوط الداخلية والخارجية.

-محاولة تحقيق تنمية محلية شاملة لا يأتي بمجرد إصدار قوانين أو مراسيم خاصة بذلك وإنما لا بد من الانسجام ومواكبة ظروف ومقتضيات التطور.[2]

7-الدراسة السابعة:

دراسة لمحمد خشون(2011):بعنوان حول موضوع" **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية** "**دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة** "، **حيث** تناول فيها الباحث الإشكالية التالية: **هل مشاركة المجالس الشعبية البلدية للسلطات الولائية في تطور وتخطيط وتنفيذ ومتابعة برامج التنمية المحلية على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها مشاركة حقيقية، تنسجم ومهام هؤلاء المنتخبين وتستجيب التطلعات من أنتخبهم؟**

[1] **المير عبد القادر**-مذكرة ماجستير-الجزائر-جامعة وهران-الضرائب المحلية ودورها في تمويل الجماعات المحلية –2014.2013، ص70.

[2] **كمال بودانة**-مذكرة ماجستير-الجزائر-جامعة محمد خيضر-أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية -2014.2013، ص102.

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم دراسة علمية تعالج موضوع مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية من خلال خلفية سوسيولوجية، تسلط الضوء على الجوانب الغامضة لهذا الموضوع.

وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن مشاركة المجالس الشعبية البلدية للدولة، في إحداث التنمية المحلية على مشاركة مستوى البلديات التي انتخبوا فيها، مازالت محدودة وذلك لشدة وصرامة الوصاية الإدارية التي يفرضها القانون البلدي وتخلف الأسلوب الإداري المتبع.

كما أوصت الدراسة ب:

-ضرورة إعادة النظر في الأسلوب الإداري المركزي الذي تداربه مختلف شؤون التنمية المحلية بالبلدية.

-وكذلك ضرورة إعادة النظر في القانون البلدي وإجراء التعديلات اللازمة التي تزيد من فرصة تمكين المجالس الشعبية البلدية من المشاركة الحقيقة الفاعلة في إحداث التنمية المحلية.[1]

المطلب الثاني: الدراسات السابقة بالغة الأجنبية

1-الدراسة الأولى:

دراسة لمصطفى زائر بعنوان " les efforts fiscaux de l'administration pour un développement local cohérent soutenable et durable: Cas De la wilaya de Tlemcen"

هدفت هذه الدراسة إلى التأكيد على المكانة والمساهمة التي يمكن أن تحققها الإدارات المالية ورؤية المزايا الرئيسية المقترحة للمديرين والمسئولين المحليين من خلال دراسة لولاية تلمسان. [2]

2-الدراسة الثانية:

دراسة لسارة دلالجة بعنوان " **the importance of local tax reforme to Achieune local de développement**"

تضمنت هده الدراسة الإشكالية التالية: ما هي أهم الإصلاحات الجبائية المحلية التي قامت بها الجزائر وكيف تساهم في تحقيق التنمية المحلية؟

تهدف هده الدراسة إلى إبراز أهمية الإصلاحات الجبائية المحلية في تحقيق التنمية من خلال تشخيص هيكل الجباية المحلية والتعرف على مختلف الإصلاحات الجبائية.[1]

[1] **محمد خشون**-أطروحة دكتوراة-الجزائر -جامعة منتوري قسنطينة -مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية-2010-2011-، ص155.
[2] **زائر مصطفى**-15 12 2014 -مجلة الدراسات الجبائية-المجلة3-العدد2 -ص 365.

كما أوصت هده الدراسة إلى أن للجباية دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية فهي تعتبر المورد الرئيسي والدائم الذي تعتمد عليه الجماعات المحلية في تمويل ميزانيتها وتنفيذ مختلف مشاريعها التنموية المحلية.

المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة

أن دراستنا الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في عدة مجالات، وهو ما يظهره الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: يوضح مجالات الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

المجال	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
الموضوع	بعض الدراسات ركزت على دور المجالس البلدية المنتجة في التنمية المحلية وبعضها ركزت على مصادر تمويل ميزانية الجماعات المحلية	أما دراستنا ركزت على نتائج مناقشة مخططات البلدية للتنمية وأثرها على التنمية المحلية
الهدف	هدف معظم الدراسات السابقة هو التطرق وتبيان الدور التي تؤديها المجالس المحلية المنتجة في تحقيق وتجسيد التنمية المحلية	أما دراستنا فهدفت إلى التحقق من الفرضيات الموضوعة
المنهجية	بعض الدراسات ركزت على دراسة حالة وبعضها على الدراسة الميدانية	ركزت دراستنا على دراسة حالة لبلدية اولف
بيئة الدراسة	معظم الدراسات ركزت على الدراسات السابقة وكانت في البلدية لكن في مناطق مختلفة من الوطن	كانت دراستا في بلدية اولف ولاية ادرار
مجتمع وعينة الدراسة	كانت في مختلفة البلديات	اما دراستنا ركزت على المشاريع ومخططات بلدية ولاية اولف

المصدر: من إعداد الطالبين.

[1] **سارة دلالجة**-جوان 2017 -مجلة اقتصاد المال والأعمال -المجلد الثاني -العدد الأول -ص 22

انطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ أن دراستنا الحالية اتفقت مع الدراسات السابقة في التنمية المحلية والتي هي تعتبر المتغير التابع في دراستنا وفي اغلب الدراسات السابقة، إلاأن دراستنا اختلفت مع الدراسات السابقة في المتغير المستقل حيث أن المتغير المستقل لدينا هو المخططات البلدية للتنمية بحيث أن الدراسات السابقة ركزت على متغيرات مستقلة أخرى كدور المجالس البلدية المنتخبة، قانون البلدية، مصادر تمويل الجماعات المحلية.

ومن حيث الهدف فقد هدفت الدراسة الحالية إلى الوقوف على الدور الحقيقي ال ذي يمكن أن تلعبه المخططات البلدية للتنمية في عملية التنمية المحلية، خاصة وان المخططات البلدية للتنمية تتأثر أحيانابعض القرارات السياسية لاسيما أثناء مناقشة هده المخططات مع مديرية التخطيط ومتابعة الميزانية.

أما من حيث المنهجية اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل نتائج مخططات البلدية للتنمية على مستوى بلدية أولف، فهده الأخيرة كانت موضوع بيئة دراستنا.

وللوقوف على المخططات البلدية للتنمية وأثرها على التنمية المحلية لبلدية اولف أخ ذت عينة الدراسة من مخططات البلدية للتنمية للفترة (2016-2019).

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر التنمية المحلية موضع حديث المسيرين خلال كل الفترات، فالتنمية المحلية تعبر عن ديناميكية تستهدف مكونات المجتمع المحلي، وتتضمن سلسلة من التغيرات البنائية الوظيفية قصد أحداث تفاعلات على مستوى البناء الاجتماعي والاقتصادي، من اجل تحسين مستوى البناء الاجتماعي والاقتصادي من اجل تحسين مستوى الأفرادوإخراجهم من عزلتهم ليشاركوا إيجابا في تنمية مجتمعهم المحلي بصفة خاصة فهي تصبو لتحقيق أهداف اقتصادية, اجتماعية, مالية, كما أنها تقضي مجالات عديدة كالطرق , البريد والمواصلات , التربية والتعليم, القطاع الصناعي...الخ

وتعتبر المخططات البلدية للتنمية أفضل وسيلة لتحقيق التنمية المحلية فهي مخططات شاملة لتنمية البلديات جاءت تكريسا لمبدأ لامركزية وتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين، وقد تم تقسيمها إلى برامج قطاعية مبرمجة وبرامج قطاعية غير مبرمجة.

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى التنمية المحلية وأهميتها بالنسبة للمواطنين وهو ما سعينا إلى تأكيده من خلال الدراسة الحالية.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد الفصل الثاني:

للوقوف على واقع المخططات البلدية للتنمية وأثرها على التنمية المحلية أخدنا بلدية أولف كدراسة حالة لموضوع البحث حيث سيتم تحليل الإحصائيات المتعلقة بالبرامج المخططات البلدية للتنمية من حيث مختلف المبالغ المرصودة والمقترحة والمسجلة بالإضافة إلىالمرفوضة كذلكأهم قطاعات التي استفدت من هده المخططات خلال هده للفترة الزمنية 2016الى 2019 حيث تطرقنا المبحث الأول تقديم بلدية أولفأما المبحث الثاني أهم نتائج المخططات البلدية للتنمية وانعكاساتها ببلدية أولف.

-المبحث الأول: تقديم بلدية أولف.

-المبحث الثاني: نتائج المخططات البلدية للتنمية وانعكاساتها ببلدية أولف للفترة (2016-2019).

المبحث الأول: تقديم بلدية أولف

تعتبر بلدية أولف إحدى الجماعات المحلية المتواجدة على مستوى إقليم بلدية أدرار، وبالضبط إقليم تيديكلت، وقد تم تنظيم بلدية أولف في مجموعة من المصالح، والتي تسهر على تنفيذ المهام الموكلة للبلدية، سنتطرق في هدا المبحث إلى التعرف على بلدية أولف، وكذلك الهيكل التنظيمي ومختلف المكاتب المتعلقة بها.

المطلب الأول: تعريف بلدية أولف

لقد مرت بلدية أولف بالعديد من التطورات مند نشأتها

الفرع الأول: التطور التاريخي لبلدية أولف[1]

تشير بعض الوثائق الفرنسية إلى تأسيسمدينةأولف، كان في النصف الأول من القرن الثالث عشر ميلادي حيث اختلفت الآراء حول أصل تسميتها، فالبعض يؤكد أنها مشتقة من كلمة الألفة أي التآلف باعتبار أن من يسكنهايألفهاسريعا، وبعض آخر يذكر أن أصل الكلمة بربري مشتق من كلمة (أقلف) بالجيمالمصرية [2] وتعنى خلية النحل باعتبار أن المنطقة تجذب نحوها السكان جذبا. وأما الرأي الأخير وهو الأرجح تؤكد بأن أصل التسمية مشتق من الكلمة البربرية(والفيف) ومعناه الكف المبسوطة أي الأرض المسطحة المبسوطة، حيث تم تأسيسبلدية أولف خلال الإدارة الاستعمارية وذلك في ديسمبر1959، وبعد الاستقلال تم إلحاقها كبلدية تابعة لدائرة عبن صالح ولاية الواحات وهذا وفق التقسيم الإداري للإدارة الجزائرية وعند إجراءالتقسيم الإداري لسنة 1974م الذي بموجبه تم إحداث ولاية أدرار ثم إلحاق البلدية بدائرة رقان ولاية أدرار، وفي آخر تقسيم إداري للبلاد سنة 1984م تم إنشاء دائرة إداريةبلدية أولف والذي انبثقت عنهاثلاث بلديات أخرى كانت قصور تابعة لبلدية أولف هي بلدية تمقطن، بلدية أقبلي، وبلديةتيط.

الفرع الثاني: تعريف بلدية أولف

بلديةأولفهي مؤسسة خدماتيةتتمتع بالشخصيةالمعنوية والذمة المالية المستقلة، تهتم بشؤون المجتمع بالدرجة الأولى، فهي تسعى باستمرار لتطبيق لسياسة المتابعة من طرف الدولة، وتلبية احتياجات الموطنين في كافة القطاعات الرسمية من تعليم وصحة وفلاحة ورياضة وثقافة.

[1] وثائق من بلدية أولف.
[2] نفس المرجع.

المطلب الثاني: مهام وأهداف بلدية أولف

الفرع الأول: مهام بلدية أولف

تطلع بلدية أولف على القيام بمجموعة من المهام، والتي تم تحديدها في المواد من المادة 103الى المادة 104 من قانون الجماعات الإقليمية ومنها:

1) في مجال التهيئة والتنمية:

تقوم البلدية بما يلي:

- حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء لاسيما عند إقامة مشاريع تنموية على أرضها،
- تساهم البلدية في حماية التربة والموارد المائية وتصهر على الاستغلال الأفضل لها؛
- القيام بتشجيع الاستثمارات وترقيتها.

2) مجال التعميروالهياكلالقاعديةوالتجهيز:[1]

تقوم في هذا المجال بما يلي:

- القيامبتزويدالبلدية بمختلف أدوات التعمير؛
- عدم إنشاء أي مشروع ينتج عنه ضرر في البيئة أو الصحة العمومية؛
- القيام بالسهر على المراقبة الدائمة لعملية البناء التي لها علاقة بتجهيز السكن؛
- السهر على احترام أحكام مجال البناء والقضاء على السكنات الهشة؛
- المحافظة على التراث الثقافي والحفاظ على الانسجام الهندسي لتجمعات السكانية.

3) في المجال التربيةوالحمايةالاجتماعيةوالرياضية والشباب والثقافة والتسليةوالسياحة:

تقوم البلدية بالمهام التالي:

- القيام بإنشاء مؤسسات التعليم الابتدائي حيث تكون وفق الخريطةالمدرسيةالوطنية؛
- تسهر على توفير النقل المدرسي وتسيير المطاعم المدرسية؛
- تقديم المساعدات لمختلف الهياكل المكلفة بالشباب والثقافة والرياضةوالتسلية؛
- القيام بمختلف التدابير التي من خلالها توسع قدرتها السياحةوتشجيع المعنيين باستغلالها؛

[1] وثائق من بلدية اولف.

- المساهمة في صيانة مختلف المساجد والمدارس القرآنية التي هي على ارض البلدية.

4) مجال النظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية:

تقوم في هذا المجال بما يلي:

- تقوم على توزيعالمياه الصالحة للشرب؛
- صرف المياه المستعملة ومعالجتها؛
- القيام بجمع النفايات ونقلها في مختلف القصور؛
- المحافظة على مختلف الأماكن والمؤسساتالمستقبلية؛
- القيامبصيانة طرقات البلدية.

الفرع الثاني: أهداف بلدية أولف

تصبو بلدية أولف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

- تلبية احتياجاتالمواطنين الضرورية وتوفير مناصب الشغل؛
- العمل على تطوير التنمية المحلية وفق المخطط التنموي المسطر على مستوى إقليم البلدية؛
- الاهتمام بالعلم ومؤسساته وتكريم لمتميزين والمبدعين على مستوى البلدية؛
- المساهمة في تدعيم الجمعيات الخيرية النشطة بالعمل على تطوير النظام الإداري والفني وتطبيق الإدارة الرقمية لرفع أدائه وتحقيق الأهداف.

المطلب الثالث: تنظيم بلدية أولف

الفرع الأول: عرض الهيكل التنظيمي لبلدية أولف

لقد تم تنظيم بلدية أولف في مجموعة من المصالح الرئيسية والتي قسمت إلى مجموعة من المكاتب بهدف تسهيل وتقسيم عمل المصالح والسهر على تنفيذ مهام البلدية وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

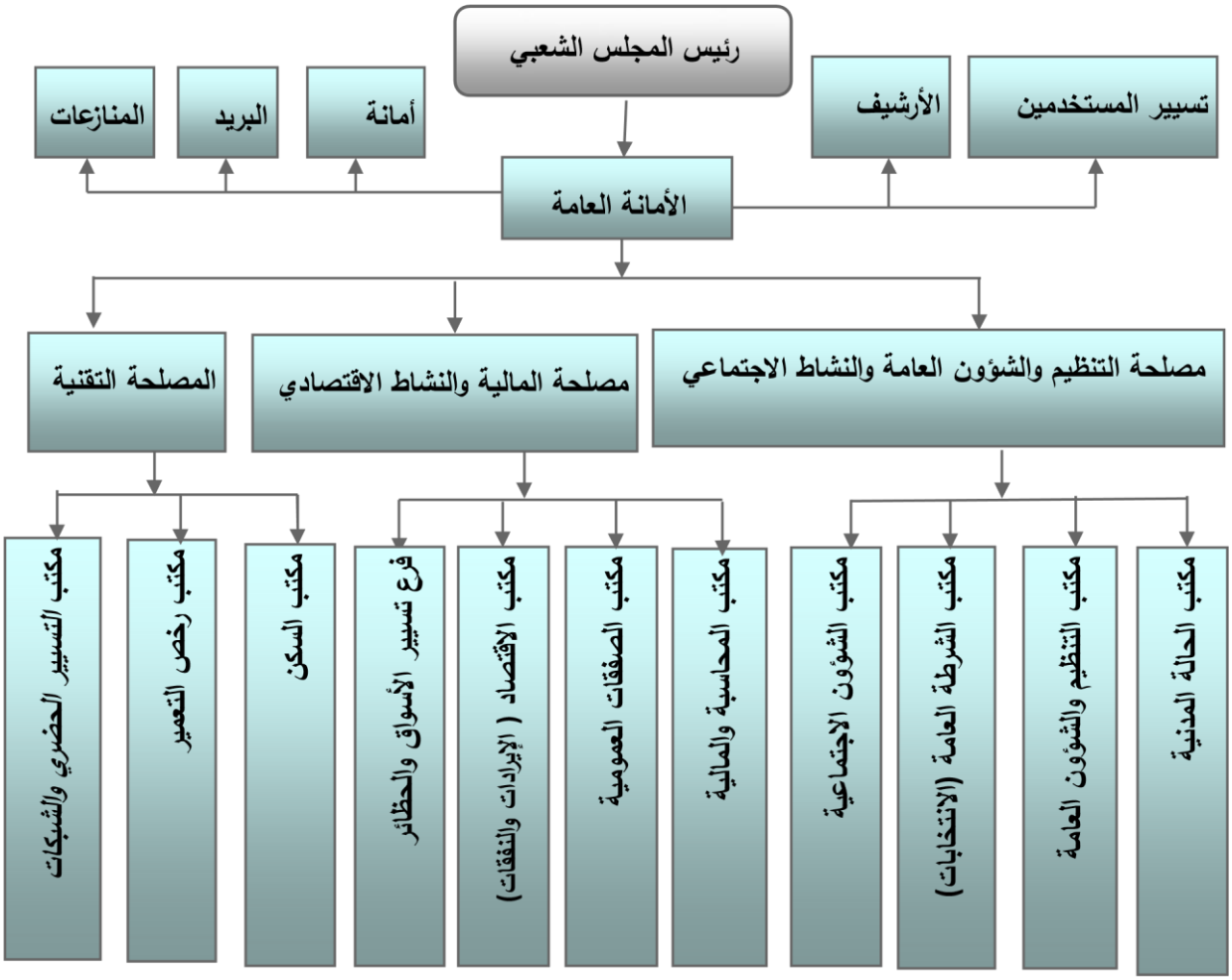

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الشكل رقم 01: يوضح الهيكل التنظيمي لبلدية أولف.

الفرع الثاني: شرح الهيكل لتنظيمي لبلدية أولف

من الشكل أعلاه يتضح أن تنظيم بلدية أولف ضم ما يلي:

1)رئيس المجلس الشعبي البلدي:

هو شخصيتم انتخابه من طرف الشعب لمدة معينة كما هو محدد في القانون، حيثيتم تنصيبه من طرف الوالي أو ممثله خلال 15يوما من الإعلان عن الانتخابات، حيث يمتلك العديد من الصلاحيات على وجه الخصوص:[1]

- القيام بتمثيل البلدية في مختلف التظاهرات الرسمية والاحتفالات؛

[1]وثائق من بلدية أولف.

- القيامبتنفيذميزانيةالبلدية؛
- اتخاذ كل القراراتوالتدابير للمحافظة على الحقوق العقارية والمنقولة التي تملكها البلدية؛
- القيامبمناقصات أشغالالبلديةومراقبة حسن تنفيذها على مستوى البلدية.

2) الأمانة العامة:

تعتبر الأمانة العامة المحرك الأساسي للبلدية، حيث تقسم إلى خمسة أقسام وتتولى المهام التالي:[1]

- ضمان تحضيراجتماعات المجلس الشعبي البلدي؛
- ضمان متابعة تنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي؛
- تنشيطوتنسيقسير المصالح الإداريةوالتقنيةللبلدية.

في إطار تحضير اجتماعات المجلس الشعبي البلدي، يكلفالأمين العام البلدي على الخصوص بما يلي:

- تحضير كل الوثائق اللازمة لأشغال المجلس الشعبي البلدي ولجانه؛
- وضع كل الوسائل البشريةوالماديةالضرورية تحت تصرف أعضاء المجلس من أجل السير الحسن لأشغال المجلس ولجانه؛
- ضمان أمانة جلسات المجلس، تحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي؛
- السهر على تعيين الموظف المكلف بتنسيق أشغال دوارات المجلس الشعبي البلدي ولجانه؛
- ضمان الحفاظ الجيد لسجلات المداولات طبقا للتشريعوالتنظيم المعمول بهما؛

في إطار متابعة تنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي، يكلفالأمين العام للبلدية على الخصوص بما يلي:

- إرسال مداولات المجلس الشعبي البلدي إلى السلطة الوصية للرقابة والموافقة عليها؛
- ضمان نشر مداولات المجلس الشعبي البلدي؛
- ضمان تنفيذ القرارات ذات الصلة بتطبيق المداولات المتضمنة الهيكلالتنظيمي ومخطط تسييرالمستخدمين؛
- متابعة تنفيذ البرامج التنمويةللبلديةوالمشاريع التي أقرها المجلس الشعبي البلدي.

3) مصلحة التنظيم والشؤون العامة والنشاط الاجتماعي والثقافي:

[1] وثائق من بلدية أولف.

تتقسمهذهالمصلحةإلىأربعةمكاتب:

3-1 مكتب الحالة المدنية: يمثل العمود الفقري للبلدية، حيث يقدم خدمات للمواطنين، ويلبي لهم كل ما يحتاجونه من وثائق إدارية تتمثل في:

- تلقي تصريحاتالمواليدوالوفيات؛
- عقود الزواج؛
- تصحيحاتقضائية.

3-2 مكتب الانتخابات:

- القيامبعملية أعداد القوائم الانتخابيةوضباطها؛
- تسجيل كل المواطنينالذين بلغوا السن القانوني للانتخاب على مستوى البلدية؛
- القيامبعملية شطب المواطنينالذين قاموا بتحويل مكان الإقامة والتعديلات في حالة الأخطاء.

3-3 مكتب الشبكة الاجتماعية:

- يقومبتقديم منح للفئات الهشة؛
- -القيامبعمليةتسليم شهادات الاحتياج بغرض الحصول على الدواء؛
- إجراء مساعدات للمحتاجين والعائلات المحرومة.

3-4 مكتب التنظيم الشؤون العامة:

يقوم هذا المكتب بالمهام التالي:

- متابعة ملف الحالة المدنية:

  من تسجيل عقود الميلاد، الزواج والوفاة؛

  التصحيحاتالقضائيةوالإدارية لعقود الحالة المدنيةبالتنسيق مع الجهات القضائية المختصة(المحكمة-المجلس القضائي)؛

  الإحصاء الشهري والسنوي والجداول العشرية للحالة المدنية.

- وأما في مجال الشؤون العامة:

- إصدار شهادة الإقامة؛
- التصريحات المختلفة (شهادة عدم العمل، شهادة الوكالة، التصريح أبوي.

4) المصلحة المالية والنشاط الاقتصادي:

تعتبر شرياناالبلدية وتتكون من ثلاث مكاتب:[1]

4-1 مكتب المحاسبة والمالية: حيثيهتم هذا القسم بالعملياتالتالية:

- إعداد وضبط الكشف السنوي للأجور وضمان تحيينه وتعديله وفقا لمدونة الأجور؛
- ضمان إعداد كشوف الأجور الشهرية والوثائق الملحقة بها؛
- متابعة تنفيذبرامج دعم النمو الاقتصادي؛
- متابعة تنفيذ برامج الإعانات المقدمة من طرف الدولة.

4-2 مكتب الصفقات العمومية:

- مسك سجلات محاضر اللجان المختلفة لتنفيذ الصفقات العمومية؛
- إعداد دفاتر الشروط الخاصة بالصفقات والإعلان عنها؛
- ضمان نشر التعليمات والنصوص القانونيةوتبليغها لأعضاء لجان الصفقات العمومية.

4-3-مكتبالاقتصاد :(الإيرادات والنفقات):

- مسك سجل مكونات البلدية وتحيينه بالمعلومات ومراجع الملكية؛
- الاحتفاظ وتامين الوثائق والسندات المثبتة لملكية عقارات البلدية وممتلكها؛
- إعداد سندات التحصيل أو الأمر بالدفع.

4-4 فرع تسير الأسواق والحظائر:

- مسك بطاقة خاصة بالمتعاملينالمزودينللبلدية؛
- جرد احتياجات المصالح البلدية من اللوازم والعتاد؛
- إعداد سندات الطلب ووسائل الطلب.

[1] نفس مرجع وثائق من المؤسسة.

4) مصلحة التعمير والبناء (المصلحة التقنية):[1]

تقوم بممارسة السلطة السليمة على موظفي المصلحة والإشراف العام على ومراقبة الوسائل الماديةوالبشرية الموضوعة في الخدمة على مستوى المصلحة، كما تقوم بتنظيموتنشيط المكاتب والفروع التابعة للمصلحة والتنسيقفيمابينها، وكذلك السهر على تطبيقوتنظيم القوانين المعمول بها لسير مختلف الملفات الإداريةوالتقنية الموكلة لموظفي المصلحة، وتنقسم المصلحة التقنية إلى ثلاث مكاتب هي:

4-1مكتب السكن:

من مهامه تنفيذمشاريع الدراساتوالإنجازات التقنيةوالقيامبعمليات الرقابة المتعلقة بتنفيذ الأشغال وتقيم النتائج كما بقوم باستغلال معطيات الأشغال ودراسة البحوث وأيضا ضمان احترامممعايير النظافة والأمن ويكلف على الخصوص بما يلي:

- تلقي طلبات الإعانات المالية الموجهة للسكن الريفي طبقا لتنظيم؛
- إعداد بطاقيةإحصائيةلجميع برامج السكن المنجزة على مستوى البلديةبجميعالصيغ والسهر على تحيينها بصفة دائمة؛
- المتابعة الدائمة لتقديم الأشغال للمستفيدين بالسكن الريفيوتقديمحصيلةالوضعية للجهات المعنية.

4-2 مكتب التسيير الحضري والشبكات المختلفة:

تنفيذمشاريع الدراسة والإنجازات التقنيةوالقيامبالعمليات المتعلقة بتنفيذ الأشغال وتقييم النتائج، كما بقوم باستغلال معطيات الأشغال ودراسة البحوث وأيضا احترام معايير النظافة والأمن ويكلفبما يلي:

- السهر على نظافة المحيطوصيانة شبكة الطرق ومراقبة الشبكات المختلفة؛
- ضمان تجديدوتهيئة الطرق الحضرية وأرصفة الشوارع والأحياءوصيانة شبكة الإنارة العموميةوتوسيعهاوتجديدها؛

4-3 مكتب رخص التعمير:

[1]نفس مرجع وثائق من المؤسسة.

يقومبتنفيذ ومتابعة تجسيد القرارات والأوامر والتوجيهات ذات الصلة بالتسيير التقني الحضري وضمان متابعة مختلف المشاريعالتنموية مع احترام رزنامة الأشغال وإعدادبيانات تقدم الأشغال وأيضا الحضور عند استلام المشاريع، ويكلف على الخصوص بما يلي:

- تولي أمانة جلسات اللجنة البلدية للشباك الوحيد المكلفة بدراسة ملفات رخص التعمير ومسك السجلات ومحاضر أشغالها وإعدادوتسليم رخص التعمير المتمثلة في (رخصة بناء، رخصة التجزئة، رخصة الهدم، شهادة المطابقة، شهادة التقسيم، شهادة التعميروشهادة قابلية الاستغلال) مع مراعاة القوانين المنظمة لهذه الرخص؛
- إعداد حصيلة أشغال اللجنة البلدية للشباك الوحيدوتقديمها للجهات المعنية.

المبحث الثاني:نتائج المخططات البلدية للتنمية وانعكاساتها ببلدية أولف للفترة

(2019-2016)

يجب على البلدية باعتبارها مكان لالتقاء التطلع ات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكذلك الرياضية بإعداد مخطط للتنمية وفقا للصلاحيات الموجهة لها في قانون البلدية وكذلك العمل بما هو موجود ضمن مدونة مخططات البلدية للتنمية التي تمنح وتبين للبلدية مختلف المشاريع التي يمكن لها اقتراحها وتسجيلها في إطار هذا المخطط(**أنظر الملحق رقم 1**) والتي يجب التقيد والالتزام بها.

المطلب الأول: تحضير المخطط البلدي للتنمية (pcd)

من أجل تحضير هذا المخطط يجب أن يمر بعدة مراحل تكون بشكل متكامل حيث تنطلق من جمع البيانات حول مختلف الإمكانيات المتوفرة حيث يتم وضع سلم الأولويات، ثم يتم مناقشة هذه الأولويات في المجلس ا الشعبي البلدي من أجل فتح باب نقاشات مع ممثلي المجتمع المدني وضع بدائل تتضمن مختلف الاقتراحات والآراء حيث يتم عرضها على اللجان التقنية، ويتم من خلالها وضع الإطار التفصيلي للمخطط وتحديد الغلاف المالي الملائم للعمليات المقترحة بناء على تقرير اللجان التقنية كما انه أي مقترح من البلدية لتسجيل أي عملية في المخطط البلدي يجب أن تتم الدراسة تتعلق

- إمكانيةانجاز المشروع وصلاحيته؛
- تقدير الكلفة تقديرا صحيحا؛
- إمكانية تمويل من برنامج المخطط البلدي للتنمية؛
- المصلحة الاجتماعية للمشروع؛
- أجال الانجاز والنتائج المرجوة.

الفرع الأول: إجراءات إعداد المخطط البلدي للتنمية

أهم الشروط الواجب احترامها لإعداد المخطط البلدي للتنمية هي:

1-مراعاة البلدية لإمكانياتها المالية والمادية: وهو أن تقوم البلدية بعملية إحصاء للإمكانيات المالية والقدرة على الإنجازات طبقا لأحكام المادة 173من المرسوم الرئاسي 247/15 تنظيم صفقات العمومية في ادراة المرافق العام تختص لجنة صفقات البلدية مبلغ لايفوق 200.000000 دينار جزائري حتى يتسنى لها بلوغ الهدف من المشروع.
2-ضبط حاجيات البلدية وترتيبها حسب سلم الأولويات : يجب على البلدية أن تحدد حاجيات تكون ضرورية لتحسين معيشة المواطن لذلك وأن تقوم بترتيبها وفق سلم للأولويات، فيجب التركز على عمليات التي لديها أولوية حسب ما جاء في مدونة مخططات البلدية للتنمية.

3-احترام توجيهات الحكومة: يمكن استخلاص هذه التوجيهات التي يتم التعبير عنها في برنامج الحكومة لذلك على البلدية عند إعداد مخططها التنموي احترام مختلف التوجيهات.

4-الوفاء بالوعود الانتخابية: عن طريق وضع البرنامج الانتخابي ضمن مقترحات مخطط البلدية للتنمية من اجل تسجيلها.

الفرع الثاني: مراحل ومستويات تحضير المخطط البلدي للتنمية.

يمر المخطط البلدي بعدة مراحل ومستويات قبل تسجيله ويكون كالتالي:

1-على المستوى المحلي: لدينا عدة مستويات على المستوى المحلي يمر بها المخطط البلدي للتنمية قبل عملية التسجيل النهائي وتكون كالتالي:

1-1 على مستوى البلدية: تقوم البلدية باقتراح جملة من المشاريع التنموية وهذا من خلال احترام جميع الشروط التي تطرقنا لذكرها سابقا، يعقد المجلس الشعبي البلدي مداولة لاقتراح المشاريع التنموية والتي يتقدم بها نواب المجلس وكذلك ممثلي المجتمع المدني لغرض تنفيذها في السنة المالية المقبلة وذلك وفقا لسلم الأولويات، ثم يتم تسجيلها كاقتراحات **(أنظر الملحق 02)** والتي يتم اختيارها وفقا لمبدأ لامركزية التخطيط لكون المسئولين المحليين أدرى بالمشاكل والمتطلبات التي يحتاجها المواطن لتحسين الظروف المعيشية.

بعدها تقوم المصالح التقنية للبلدية بإعداد بطاقة تقنية **(أنظر الملحق 03)** لكل عملية مسجلة الضمن الاقتراحات تشمل هذه البطاقة التقنية على ذكر طبيعة المشروع، موقعه، التقييم المالي، للمشروع وذكره آثاره المحتملة.

1-2على مستوى الدائرة: تقوم البلدية بعدها بإرسال نسخة من الاقتراحات مسجلة إلى رئيس الدائرة وهو بدوره يعقد اجتماعا مع اللجنة القطاعية التقنية التي تتكون من كاتب عام مكلف بالتخطيط، رئيس المجلس الشعبي البلدي، و ممثلو المصالح التقنية للبلدية، كذلك مديرية البناء والتهيئة العمرانية، مديرية الشباب والرياضة، مديرية الصحة والسكان ...الخ، حيث تقوم اللجنة بالاطلاع على مقترحات البلدية وتعديلها وفق سلم الأولويات، التكلفة المالية للمشروع كذلك قدرة الانجاز على مستوى البلدية، وتختتم هذه اللجنة القطاعية التقنية بإعداد بطاقة نهائية لكل مشروع في مقترحات البلدية وترفع إلى اللجنة التقنية بالولاية .

على مستوى الولاية: بعد موافقة رئيس الدائرة على البطاقة التقنية للمشروع أواقترحاتتسجيل للمشاريع التي تم اقترحها في البلدية، ويتم إرسالها إلى مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية للولاية وبحضور رئيس المجلس الشعبي الولائي يتم ما يسمى بعملية التحكيم مع ممثلو الدوائر والبلديات حسب برنامج الولاية مع تتبع بطاقة التقنية لكل

مشروع مع إمكانية تعديل الأغلفة المالية لبعض مشاريع مقترحةوتتم عملية مصادقة على مشاريع مقبولةوتسجيلها حسب الفصول المواد.

بعد استلام مقرر تسجيل من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي يتم عقد جلسة مدوالة المجلس البلدي لا تتم مصادقة على مختلف مشاريع مراد انجازها.

يتم إرسال تسجيل أولي **(أنظر الملحق 04)** مشاريع مصادق عليها للقيام بالإجراءات الاستشارة أو مناقصة وإعادةإرسال نتائج إلى الولاية مديرية البرمجة التخطيط ومتابعة الميز انية من اجل تسجيل نهائي وإرسال مقرر تسجيل إلى المجلس البلدية.

ا-مقرر التسجيل: تقوم مديرية التخطيط والمراقبة بإعداد مقرر التسجيل**(أنظر الملحق05)** خاصة بكل بلدية والدي يتضمن بيانات التالية. اسم الولاية الدائرة البلدية الرقم التسلسلي المقرر عنوان العملية رقم العملية التكلفة الأصلية للمشروع أو رخصة المشروع اجل التنفيذ يوقع هد المقرر من الوالي ترسل لرئيس المجلس الشعبي البلدي يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته مسؤول عن البلدية بإعطاءأمر الخدمة لبدء الأشغال**(أنظر الملحق 06)** تبعا بنود صفقة أواتفاقية.

2-تسجيل المشاريع: بعد حصول البلدية على مقرر التسجيل تقوم بتسجيلها في بطاقات تقنية بصفة دقيقة وترسل إلى مديرية التخطيط ومراقبة الميزانية من أجل تسجيلها في ميزانية تجهيز عملية خاصة بالولاية وتتم المصادقة من قبل المجلس على مقرر التسجيل وتكون المدونة قابلة للتنفيذ.

الفرع الثالث: وسائل متابعة المخطط البلدي للتنمية

إن هذه العملية تسمح بالتأكد من وتيرة سير المشاريع المنجزة حيث من خلالها تتم عملية كشف الأخطاء ومحاولة تجنبها لأن هناك رقابة قبلية وبعدية على مختلف مشاريع وتمكننا من الحصول على مؤشرات تقدم وتيرة الأشغال وبالتالي تجنب الوقوع في الأخطاء[1].

يمكن أن تقسم وسائل المتابعة والمراقبة إلى[2]:

أ -**وسائل نظرية:** وهي مختلف التقارير التي تأتي من المقاولين الذين يقومون بالإنجاز من خلال كشف عام "ملحق" تضم مختلف المعلومات الدقيقة عن الأعمال المنجزة ومقارنتها مع الأهداف المسطرة في المخطط ومدى تقدم الأشغال على أرض الواقع.

ب - **وسائل عملية:** وهي مختلف الزيارات الميدانية والتي تتيح التأكد من الأرقام والمعلومات المحصل عليها مطابقة لما هوا منجز على أرض الواقع.

[1] تابع نفس اللقاء مع **زناني عبد العزيز**.

[2] لقاء مع **ابليله عبد المجيد**، مهدس دولة هندسة معمارية، بمكتبه ببلدية أولف، بتاريخ: 2020/06/05.

ج – **وسائل متابعة:** وذلك من خلال البطاقة الفنية للمشروع حيث تضم المبلغ الإجمالي، وكذلك اعتمادات تقدم في الأشغال...

المطلب الثاني: انعكاسات المخططات البلدية للتنمية المحلية لبلدية أولف.

الفرع الأول: حصيلة مشاريع مخططات البلدية للتنمية لبلدية أولف للفترة من 2016 إلى 2019.

بعد أن تطرقنا إلى كيفية إعداد وتحضير المخططات البلدية للتنمية بلدية أولف سنعرض في هذا المطلب حصيلة المخططات البلدية للتنمية المقترحة منها ما تم تسجيله ومنها ما تم رفضه خلال الفترة 2016-2019.

الجدول رقم 02: مجموع المبالغ المرصودة لسنوات 2016-2019.

السنوات	2016	2017	2018	2019
مجموع المبالغ المرصودة	18.990.000	36.606.000	175.372.000	176.948.000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق من مكتب الميزانية ببلدية أولف.

من خلال الجدول رقم 02 : نلاحظ أن مخصصات واعتمادات المخططات البلدية للتنمية شهدت تراجعا كبيرا في سنة 2016 وهذا عائد لظهور أزمة بترولية والزيادة في اشتداد الأزمة في بداية سنة 2016 وبذلك أعلنت الحكومة عن سياسة التقشف وترشيد الإنفاق ونحن نعلم المخططات البلدية للتنمية تمول تمويل كلي بالاعتماد على الدولة لذلك فهي تتأثرتأثيرا كبيرا بالسياسات الحكومية المنتهجة من طرف الدولة فهي مبالغ غير ثابتة تتميز بالتغيير من سنة إلىأخرى حيث نلاحظ ارتفاع نسبي لسنة 2017 وهذا عائد إلى بداية تعافي الذي شهدته الأسواق العالمية للنفط مما أدىإلى رفع التجميد عن بعض مشاريع التجهيز العمومي والتي تدخل ضمن مدونة مخططات البلدية للتنمية حيث نلاحظ الزيادة في الاعتماد المخصصة في هذا المجال من خلال سنتي 2018.2019 والتي شهدت زيادة كبيرة بالنسبة للاعتمادات المرصودة بأضعاف السنوات التي مرت ويعود هذا للتوجهات الحكومية التي أدتإلى تخفيف من إجراءات التقشف مما أدىإلىالتأثير بشكل كبير على عملية التنمية في بلدية أولف كون أن المخطط البلدي للتنمية يهتم بجوانب مرتبطة أساسا بالانشغالات اليومية للمواطنين كالتزويد بالمياه الصالحة للشرب والتربية والصحة...

الفرع الـثانـي: مخططات البلدية للتنمية المقترحةوالمسجلة والمرفوضةخلال الفترة من 2016 الى 2019.

الجدول رقم 03:المخططات البلدية للتنمية المقترحة والمسجلة والمرفوضة لسنوات 2016-2019

السنوات / المشاريع	2016	2017	2018	2019	اجمالي المشاريع
المقترحة	04	06	18	33	61
المسجلة	01	04	15	11	31
المرفوضة	03	02	03	22	30

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق من مصلحة الميزانية ببلدية اولف.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المشاريع المقترحة خلال الفترة (2016-2019)قدرت بـ 61 مشروع حيث تم قبول نصفها والمقدرة بـ 31 مشروع مسجل في حين تم رفض نصف المقترحة والمقدر عددها بـ 30 مشروع مرفوض أي ما نسبته 50%من المشاريع المقترحة مع العلم أن اغلب المشاريع المقترحة تم اقتراحها انطلاقا من الاحتياجات التنموية للبلدية والعدد المعتبر من المشاريع المرفوضة قد يؤثر سلبا على عملية التنمية لبلدية أولف.

بالرجوع إلى عدد المشاريع المقترحة فان اكبر عدد تم تسجيله كان سنة 2019 وهي نفس السنة التي شهدت العدد الأكبر من المشاريع المرفوضة بحجة عدم توفر الاعتمادات المالية وكذلك لم تكن هذه المشاريع ضمن الأولويات بالنسبة للسلطات الولائية , وتلي بعد ذلك سنة 2018 التي شهدت 18 مشروع مقترح سجلت منها 15 مشروع وهي نسبة معتبرة والتي ساهمت بشكل ايجابي لعملية التنمية خلال هذه السنة والتي راعت فيها المصالح الولائية إعطاءالأولوية لبعض البلديات في التنمية منها بلدية أولف التي قد شهت في سنة 2017 و 2016 اقل نسبة مشاريع المقدرة بـ 6 مقترحة و 4 مسجلة على التوالي أما سنة 2016 من 4 مشاريع مقترحة تم قبول مشروع1 وهذا راجع لكون المخططات البلدية للتنمية تتأثرتأثير كبير بالسياسات المنتهجة من طرف الحكومة خلال هاتين السنتين بسبب تدني أسعار المحروقات والتي أثرت على ميزانية الدولة وعلى المخططات البلدية للتنمية لبلدية أولف والتي تعتمد اعتمادا كبير غلى هذا التمويل لتلبية احتياجات المواطنين وتحسين ظروفهم المعيشية.

الفرع الثـالث:توزيع مشاريع المخططات البلدية للتنمية المسجلة حسب القطاعات.

الجدول رقم 04:تصنيف المخططات البلدية للتنمية المسجلة حسب نوعيها من 2016-2019.

السنوات	قطاع الإشغال العمومية	قطاع الموارد المائية	قطاع البناء التعمير تجهيزات العمومية	قطاع التربية	قطاع البريد والمواصلات والأسواق الجوارية.
2016	00	00	01	00	00
2017	01	00	02	01	00
2018	01	03	10	01	00
2019	00	05	04	02	00
المجموع	02	08	17	04	00

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق من مصلحة الميزانية لبلدية أولف.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاهأن القطاع الذي استفاد خلال أربع سنوات محل الدراسة هو قطاع البناء والتعمير والتجهيزات العمومية ب 17 مشروع مسجل ثم يليه قطاع الموارد المائية بـ 08 مشاريع مسجلة ثم يليه قطاع التربية والذي استفاد من 04 مشاريع ثم يليه الأشغال العمومية الذي استفادة من 02 مشاريع وفي الأخير يأتي قطاع البريد والمواصلات والأسواق الجوارية والذي لم يستفد من أي مشروع خلال السنوات الأربع التي كانت مجال الدراسة.

ومنه نلاحظ أنأنواع المخططات التابعة لقطاع البناء والتعمير التي استحوذت على اكبر حصة خلال مجال الدراسة لأنه يعتبر من أولويات الهيئة المنتخبة إلا أنه لا يكتسب أهمية لا بالنسبة للسلطات الولائية ولا بالنسبة للمخطط الوطني للتنمية,ثم يليه قطاع الموارد المائية والذي لديه أهمية لدى المجالس المنتحبة لأنه من البنى الأساسية لقيام البني التحتيةوتعتبر من أولوياتالمواطنين وهي مهمة لتنمية محلية ولتقييم الدور المخططات الوطنية للتنمية والتي جاءت من اجل حل مشاكل الأساسية التي يعاني منها المواطن لتحسين ظروف معيشته ثم يليه قطاع الأشغال العمومية والذي لديه أهمية كبيرةبالنسبة للمنتخبين وكذلك السلطات الولائية لأنهضمن أولويات التي جاء المخطط البلدي للتنمية من أجل تلبيتها وهي مرتبطة ارتباطا أساسيا باحياة المواطن اليومية إذا انه المحرك الرئيسي لعجلة التنمية يسجل بشكل كبير من طرف المنتخبين ثم يليه قطاع التربية والذي لديه أهمية كبيرة بالنسبة للمنتخبين وكذا السلطات الولائية إلا انه سجل عدد ضعيف جدا وهذا عائد لأسباب مالية بسب رفض المقترحات من الجهات المركزية أما بالنسبة لقطاع البريد والمواصلات والأسواق الجوارية فان البلدية لم تستفد من أي مشروع خلال مجال الدراسة لأنه لا يشكل أولوية في المقترحات بالنسبة للمنتخبين المحليين وكذا السلطات الولائية.

أما بالنسبة لتأخر قطاع الأشغال العمومية وقطاع الموارد المائية رغم الأهمية الكبيرة لهذين القطاعين يعود لأسباب مالية لان القطاعين الأولين يحتجان إلى موارد مالية كبيرة ونحن نعلم أن المخطط البلدي للتنمية يتأثرتأثيرا كبيرا بالسياسات الحكومية المتبعة فهو يمول تمويل كليا من ميزانية الدولة ويندرج في الموازنة العامة للدولة ضمن قطاع الإنفاق والتجهيز ولضعف الموارد المالية لبلدية أولف فان عملية التنمية للبلدية تتأثرتأثيرا كبير في جميع القطاعات من مخلفات السياسات الحكومية مما يؤثر سلبا على عملية التنمية في البلدية.

المطلب الثالث: النتائج

بناءا على تحليلنا للمعطيات والإحصائيات المتعلقة بالمخططات البلدية للتنمية ببلدية أولف توصلنا إلى النتائج التالية:

-يبقى دور البلدية هو إعداد برنامج ومخططات، وانتظار الهيئات المركزية من اجل تمويلها، وتتم عملية تمويل بما يتماشى مع سياسة الحكومة.

-انعدام المشاريع المنتجة للمداخيل مما يؤدي إلى عدم تحقيق الاستقلالية في اتخاذ القرار في مجال التنمية المحلية في بلدية أولف.

-إن البلدية تعتمد اعتمادا كبيرا على الإعانات الخارجية لضعف مواردها المحلية.

-الكفاءة الوظيفية للجهاز التنفيذي خصوصا المنتخبين المحليين ممثلي المواطنين لها تأثير كبير على التنمية في البلدية.

-دائما وجود مشكلة عدم كفاية المخصصات المالية لأنها لا تغطي جميع الاقتراحات المقدمة من طرف البلدية.

-انعدام القدرة التمويلية الذاتية لبلدية أولف.

-مخططات البلدية للتنمية جاءت لتقديم الحد الأدنى من الخدمات للمواطنين، الصحة، التعليم...الخ.

-تضاعف المبالغ المخصصة في هذا الإطار والزيادة في عدد الاقتراحات والمشاريع المسجلة في 2018 /2019 يدل على كفاءة الجهاز التنفيذي المسير.

- جميع المشاريع التي تم تسجيلها في سنتي 2019/2018 الأخيرتين كلاهما كان له أثر على التنمية المحلية، وأحدثت تغيير كبير على مستوى البلدية في هذا المجال.

-استكمال جميع المخططات في اجلها المحدد كذلك يدل على مدى حرص ومتابعة الجهاز التنفيذي من أجل تحقيق التنمية.

-سعت المخططات البلدية للتنمية إلى تحقيق التوازن داخل إقليم البلدية.

خلاصة الفصل الثاني:

إن بلدية أولف مازالت لم تصل إلى مستويات كبيرة في مجال التنمية المحلية ولم تتمكن من بلوغ الأهداف المسطرة والمتمثلة في مختلف المتطلبات الاجتماعية للمواطنين، كما أن المخططات البلدية للتنمية التي استفادت منها البلدية خلال فترة الدراسة 2016- 2019 شهدت العديد من التذبذبات بسبب ضعف التمويل المحلي، وكذلك تأثير السياسات الحكومية على مخططات البلدية خصوصا المقترحة منها لأنه يتم رفض الكثير منها وبالرغم من ذلك شهدت البلدية تقدم ملحوظ في عملية التنمية في السنتين 2018 – 2019 مما ساهم بشكل كبير في تطوير وتلبية حاجيات المواطنين تماشيا مع تجسيد مخططات البلدية للتنمية مع أمل أن تتحقق التنمية المحلية في بلدية أولف.

خاتمة:

تعتبر التنمية المحلية في جوهرها عملية تحقيق لذات ولن تكون كذلك إلا إذا كان الفرد المحلي هو أداتها وغايتها في نفس الوقت فقد كان الهدف الأساسي من دراستنا لهدا الموضوع يتمثل في محاولة معرفة مدى تأثير المخططات البلدية على التنمية المحلية والتي تتمتع بأهمية بالغة في العملية التنموية على المستوى المحلي في الجزائر باعتبارها أداة لتنشيط الاقتصادي على مستوى البلديات وتكريس الجوارية في تسيير البلدية من خلال إشراك جميع المواطنين في تحديد أولوياتهم التنموية في الإقليم إلا في الواقع يبقى أدائها ضعيف وبعيد عن تحقيق تنمية محلية حقيقية.

إذ نجد أن المخطط البلدي رغم أنه يمس قطاعات مهمة وذات أولوية في التنمية المحلية وفق إمكانيات وظروف كل إقليم إلا أنه تحول من أداة تنموية إلى مجرد مصدر مالي تنتظره البلدية لتفعيل برامجها والتي لا ترقى إلى طموحات المواطنين وبالتالي يصبح في الأخير مجرد مخطط لتجهيز البلدية ببعض المشاريع لدلك وجب على البلدية إعداد خطة من أجل تطوير مواردها المالية والحفاظ على الموارد التي تملكها وان تتصرف فيها بكل عقلانية لي تساعد في تحقيق تنمية محلية حقيقية.

ومن هذه الدراسة يمكننا استخلاص أهمالنتائج والتوصيات:

أهم نتائج:

-إن المخطط البلدي يتم تمويله تمويل كلي من ميزانية الدولة؛
-يخضع تنفيذ هدا البرنامج إلىرقابة الوالي؛
-تجسيد المخطط البلدي للتنمية جعل السلطة المركزية والولي هم مسؤولين عن اختيار ومراقبة مخططات البلدية للتنمية؛
-تخصيص إعانة جعلها من وسيلة لدعم البلدية إلى وسيلة للتدخل في التسيير المالي للبلدية؛
-يبقى الدور البلدية ضعيف في عملية التنمية لأنها لا تملك الامكانيات المالية؛
-مخططات البلدية تحد من استقلالية البلدية؛
-عدم وجودآليات مؤسساتية لتحسين وتطوير البلدية خلق نوع من الاستقلالية المالية؛
-تعتبر البلدية ركيزة أساسية من اجل الارتقاء بالمجتمع انطلاقا من دور الذي تقوم به؛
-إن هذه العملية لاتتم بشكل متكامل في ظل وجود معوقات تحد من عملها؛
-لايمكن للبلدية القيام بمشاريع استثمارية من دون موافقة السلطة المركزية؛

-تسعى المخططات البلدية للتنمية إلى تحقيق نوع من الرفاهية لأفراد المجتمع.

توصيات:

-التنمية المحلية تبنى على أساس بناء القاعدة للمجتمع؛

-تجسيد اللامركزية الادارية والمالية؛

-توسيع صلاحيات البلدية؛

-وجوب توفير الكفاءة العلمية للعضوية في المجالس المنتخبة؛

-يجب على البلدية خلق مشاريع ذات مردودية من أجل دعم عملية التنمية وخلق نوع من الاستقلالية عن السلطات المركزية؛

-ضرورة وضع قوانين صارمة لمواجهة التأخير في عملية الانجاز ؛

-تشجيع أبناء المجتمع على المشاركة في وضع أسسمخططات البلدية؛

-ضرورة تفعيل دور المحاسبة والابتعاد عن مركزية القرار ؛

-لابد من رسم استراتيجيةجديدة للتنمية المحلية تنطلق من مستوى محلي دون الاعتماد على مخططات الحكومة؛

-ضرورة اتخاذ أساليب علمية للمخططات التنموية المحلية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب.

1. الجندي مصطفى، المرجع في الإدارة المحلية، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1971، ص 50.51 –نقلاعن- جمال زيدان.
2. جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر، بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع، دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي الجديد 11\10، ط2014، دار الأمة للطباعة والنشر.
3. محمد بن مالك، التخطيط الإقليمي وتنمية الاقتصاد المحلي، مقارنة بين المقاربة الصينية والمقاربة الجزائرية، الطبعة الأولى:2018، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، حي الكورس عمارات بركامه–بسكرة – الجزائر.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات.

أ) الأطروحات:

1. خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية –فرع التحليل الاقتصادي-إشراف: سعدون بوكبوس، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2010\2011.
2. دوداحامال-اطروحة دكتوراه –الجزائر-جامعة احمد بوقرة -قانون البلدية الجديد وأثره على التنمية - 2016.2015
3. محمد خشون-أطروحة دكتوراة-الجزائر -جامعة منتوري قسنطينة -مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية-2010-2011-

ب) المذكرات:

✓ رسائل الماجستير.

1. المير عبد القادر-مذكرة ماجستير-الجزائر-جامعة وهران-الضرائب المحلية ودورها في تمويل الجماعات المحلية –2014.2013.
2. بن عبد الحق فوزي-مذكرةماجستير-الجزائر-جامعة الجزائر -3دور المجالس المحلية المنتخبة في التنمية المحلية – 7 جوان 2014.
3. كمال بودانة-مذكرة ماجستير -الجزائر-جامعة محمد خيضر -أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية - 2014.2013.

✓ مذكرات الماستر.

1. طالبي يمينة-مذكرة ماستر-الجزائر-جامعة احمد بوقرة -قانون البلدية الجديد وأثره على التنمية المحلية – 2016.2014.
2. محلابيعلي_مذكرة ماستر –الجزائر-جامعة اكلي محند اولحاج-مصادر تمويل الحسابات ودورها في تحقيق التنمية المحلية -2017.2018.

✓ مذكرات المدرسة العليا:

1. بن صالح سميرة، مذكرة تخرج مدرسة عليا الادراة حول: تمويل التنمية المحلية، إشراف: مسيخ إسماعيل، ولاية قالمة من 03 فيفري 2009 إلى 01 أفريل 2009، 2008\2009.
2. رضوان بن موسى، المخططات البلدية للتنمية، مذكرة تخرج، المدرسة العليا للإدارة مولاي أحمد مدغري، الجزائر، 2006/2005، غير منشور. –نقلا عن – حمزاوي سيد علي، تأثير سياسة ترشيد النفقات العمومية في الجزائر على المخططات البلدية للتنمية (PCD) بلدية تابلاط بالمدية نموذجا (2014.2016)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص إدارة الجماعات المحلية، إشراف: سمير بن عياش، جامعة أمُحمد بوقرة بومرداس، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2017/2016.
3. زيان محمد، التمويل العمومي للتنمية المحلية، مذكرة تخرج لتربص السنة الرابعة فرع الميزانية، إشراف: بولوكاريف عبد الرحمان،مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ومديرية الإدارة المحلية لولاية تيارت، من 02 فيفري إلى 02 أفريل 2009 ، 2008/ 2009،.

ثالثا: المجلات والوثائق:

1. المجلة الجزائرية للأمنالإنساني العدد السادس جويلية 2018.
2. سارة دلالجة-جوان 2017 -مجلة اقتصاد المال والأعمال-المجلد الثاني -العدد الأول.
3. زائر مصطفى-15 12 2014 -مجلة الدراسات الجبائية-المجلة3-العدد2.
4. ليندة اونيس مجلة الباحث للدرسات الاكاديمية العدد التاسع جوان 2016.
5. وثائق بلدية اولف.

رابعا: اللقاءات:

1. لقاء مع ابليله عبد المجيد، مهندس دولة هندسة معمارية.
2. لقاء مع السيد الزناني عبد العزيز رئيس مصلحة الصفقات لبلدية اولف.

الملحق رقم: 01.

PLANS COMMUNAUX DE DEVELOPPEMENT
(PCD)

Chapitres	Articles	Gestion
mentation en eau potable	1 - Petits ouvrages de mobilisation d'AEP 2 - Stockage 3 - Adduction 4 - Réseau de distribution 5 - Traitement 6 - Etudes 7 - Autres 8 - Construction de bornes de fontaines en zone rurale (habitations éparses) 9 - Captage et aménagement de sources	PCD
inissement	1 - Réseaux d'assainissements 2 - Traitement hors STEP 3 - Etudes 4 - Autres 5 - Traitement des réseaux 6 - Renouvellement	PCD
ironnement	1 - Réalistion de décharges publiques communales (pour les communes non prises en charge par les CET)	PCD

cteur "59" - Infrastructures économiques et administratives

Chapitres	Articles	Gestion
emins et pistes	1 - Créations neuves 2 - Réfection 3 - Ouvrages d'art 6 - Grosses réparations dues aux intempéries 8 - Autres	PCD
stes et Téléphones	1 - Agences et bureaux de postes	PCD
timents municipaux	1 - siège d'APC 2 - Antennes Administratives 3 - Autres 4 - Recettes communales	PCD
égie communale dans zone à oire	1 - Régie communale dans zone à promouvoir	PCD

ecteur "69" - Education et Formation

Chapitres	Articles	Gestion
ducation et formation	1 - Reconstruction 2 - Grosses réparations 3 - Réaménagements 4 - Renouvellement d'équipement 5 - Construction de salles de classes	PCD

Sous - Secteur "79" - Infrastructures socio culturelles

Chapitres	Articles	Gestion
793 - Aménagements urbains	1 - Voieries 2 - Eclairage public 3 - Réalisation de jardins public	PCD
794 - Santé et hygiène	1 - Construction et équipement de salle de soins 2 - Aménagement et grosses réparations de salles de soins	PCD
795 - Culture et loisirs	1 - Construction et équipement de bibliothèques communales 2 - Aménagement et grosses réparations de bibliothèques communales	PC
796 - Jeunesse	1 - Construction et équipement de camps de jeunes 2 - Aménagement et grosses réparations de camps de jeunes 3 - Foyers de jeunes	PCD
797 - Sports	1 - Aires de jeu 2 - Terrains de sports de proximité	PCD

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـــة أدرار
دائـــرة أولف
بلديـــة أولف

جدول العمليات المقترحة للتسجيل ضمن المخطط البلدي للتنمية لسنة 2019

القطاع	الرقم	عنوان العملية	المكان/القصر	الكمية	عدد السكان او المساكن المستفيدة	المبلغ /دج	أسباب الاقتراح
الري	1	تجديد و توسيع شبكة المياه المستعملة عبر قصور بلدية أولف .	عبرقصور البلدية	1500 م ط	24834 ن	12.000.000,00	تجديد الشبكة القديمة وتوسيع الشبكة
	2	اقتناء مضخات غاطسة مع لواحقها	المدينة	4,00	24834 ن	5.000.000,00	توفير المياه
	3	تجديد و توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب عبر قصور بلدية أولف .	عبرقصور البلدية	700 م ط	24834 ن	6.000.000,00	تجديد الشبكة القديمة وتوسيع الشبكة
	4	تجهيز وربط الابار العميقة بالشبكة الكهربائية .	عبرقصور البلدية	700 م ط	24834 ن	12.000.000,00	تدارك نقص المياه الصالحة للشرب
التربية والتكوين	5	دراسة وانجاز وتجهيز 06 قاعات تدريس بالمدارس الابتدائية بحصص	مدرسة بوضياف + مدرسة مغيلي+ مدرسة بن	06 قاعات	2888 تلاميذ	23.000.000,00	التخفيف من اكتظاظ التلاميذ
	6	تهيئة ساحات المدارس الابتدائية	مدارس الابتدائية	08 مدارس	2888 تلاميذ	11.000.000,00	تحسين المدارس الابتدائية
	7	صيانة الشبكة الكهربائية داخلية للمدارس الابتدائية	مدارس الابتدائية	08 مدارس	2888 تلاميذ	6.000.000,00	حماية التلاميذ من اخطار الكهرباء
	8	تجديد تجهيزات الاقسام والمطاعم المدرسية	مدارس الابتدائية	08 مدارس	2888 تلاميذ	12.000.000,00	تجديد تجهيزات الاقسام والمطاعم
	9	دراسة وانجاز مطعم + دورة مياه لمدرسة الابتدائية بنات 02	مدرسة الابتدائية بنات	2,00	2888 تلاميذ	12.000.000,00	التكفل بالجانب الصحي لتلاميذ

المنشآت الاجتماعية والثقافية	10	انجاز تهيئة عمرانية للمدينة بحصص	المدينة	جزافي	24834 ن	100.000.000,00	تحسين الوجه الجمالي للمدينة .
	11	فتح المسالك عبر قصور البلدية بحصص	عبر قصور البلدية	جزافي	24834 ن	50.000.000,00	فك العزلة عن القصور
	12	دراسة وانجاز تهيئة مدخل المدينة للجهة الشمالية	المدينة	جزافي	24834 ن	10.000.000,00	تحسين الوجه الجمالي لمدخل المدينة .
	13	توسيع شبكة الانارة العمومية عبر قصور البلدية بحصص	المدينة	جزافي	24834 ن	16.500.000,00	تحسين الشبكة
	14	صيانة شبكة الانارة العمومية عبر قصور البلدية باستعمال مصابيح LED	المدينة	جزافي	24834 ن	11.000.000,00	تحسين الشبكة
	15	دراسة وانجاز وتجهيز مساحتين عموميتين بالجهة الجنوبية والجهة الشمالية	المدينة	2,00	24834 ن	12.000.000,00	انشاء اماكن ترفيه .
	16	تهيئة وتجهيز قاعات العلاج	زاوية حيتون+تقراف	2,00	24834 ن	6.000.000,00	تحسين الصحةالجوارية
	17	اعادة تاهيل الملاعب الجوارية بالعشب الاصطناعي بحصص	المدينة	4,00	24834 ن	36.000.000,00	لاعادة الملاعب للاستغلال
	18	اعادة الاعتبار لملعب البلدي لكرة القدم مع تكسية الارضية بالعشب الاصطناعي	المدينة	1,00	24834 ن	90.000.000,00	لاعادة الملعب للاستغلال
المنشآت الاقتصادية والادارية	19	دراسة ومتابعة وانجاز وتجهيز مقر البلدية الجديد الشطر الاول	المدينة	1,00	24834 ن	100.000.000,00	تحسين المرفق العام .
	20	دراسة متابعة وانجاز وتجهيز ملحق بلدي	جهة الشمالية	1,00	24834 ن	10.000.000,00	تقريب المرفق العام للمواطن .
	21	دراسة متابعة وانجاز وتجهيز . قاعة علاج+مسكن وظيفي	جهة الشمالية	1,00	24834 ن	12.000.000,00	تقريب المرفق العام للمواطن .
	22	دراسة متابعة وانجاز وتجهيز . مكتب بريد+مسكن وظيفي	جهة الشمالية	1,00	24834 ن	12.000.000,00	تقريب المرفق العام للمواطن .
	23	اعادة الاعتبار لمرافق البلدية بحصص	المدينة	جزافي	24834 ن	20.000.000,00	تحسين المرفق العام .
	24	اعادة الاعتبار للمسرح البلدي	المدينة	1,00	24834 ن	12.000.000,00	استغلال مرفق ثقافي

	25	اعادة الاعتبار لبيوت الشباب البلدي	المدينة	1,00	24834 ن	12.000.000,00	استغلال مرفق شبابي
المنشاءات الاقتصادية والادارية	26	اعادة الاعتبار للمراب البلدي	المدينة	1,00	24834 ن	20.000.000,00	حماية العتاد والمعدات
	27	اتمام انجاز المذبح البلدي مع ربطه بمختلف الشبكات وحصص	المدينة	1,00	24834 ن	15.000.000,00	للاستغلال
	28	اقتناء اجهزة ومعدات احتياطية لشبكة التنقي العالي	المدينة	جزافي	24834 ن	10.000.000,00	تحسين المرفق العام .
	29	اقتناء تجهيزات لمقر البلدية	المدينة	جزافي	24834 ن	8.000.000,00	تحسين المرفق العام .
	30	اقتناء حاويات لرفع القمامة	المدينة	جزافي	24834 ن	5.000.000,00	المحافظة على نظافة المحيط
	31	اقتناء محركات ومعدات لمكافحة الحشرات الضارة	المدينة	جزافي	24834 ن	3.000.000,00	مكافحة الحشرات الضارة
	32	اقتناء وتركيب اشارات مرورية واوحات ارشادية لتحسين مخطط حركة المرور البلدي	المدينة	جزافي	24834 ن	12.000.000,00	تنظيم حركة المرور .
	33	فك العزلة وتهيئة وتعبيد طرق عبر قصور البلدية وحصص	المدينة	جزافي	24834 ن	70.000.000,00	فك العزلة على القصور
التخزين والتموين	34	انجاز سوق للمواشي	المدينة	1,00	24834 ن	8.000.000,00	تنظيم سوق المواشي
	35	تهيئة سوق جواري	المدينة	1,00	24834 ن	12.000.000,00	تحسين التبادل التجاري
المبلغ الاجمالي						771.500.000,00	

اولف في

رئيس المجلس الشعبي البلدي

الملحق رقم: 03.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية أدرار

دائرة أولف

بلدية أولف

بطاقة تقنية

اقتراح تسجيل مشروع/

تجديد وتوسيع شبكة المياه الصالحة للشرب عبر قصور البلدية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـــة أدرار

دائـرة أولـــف

بلديـــة أولـــف

تعريف المشروع

مصدر المشـروع :/ ولاية أدرار

مكان المشروع :/ بـــلـــديـــــــة أولـــــف .

اســـم المشـروع :/ تجديد و توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب عبر قصور البلدية .

*محـتـوى الأشـغـــال :/

1- أشغال تجديد شبكة

2-أشغال توسيع الشبكة.

لشريحة السنوية :/ 2018 .

الموقـــــع :/ بلـدية أولـــــف .

مـدة الانـجـاز :/ 01 شهـــــر .

مبلغ المشـروع:/ 5.000.000.00 دج .

خمسة ملايين دينـــار جـــزائري .

أهمية المشروع و الاسباب الداعية للمشروع : قصور طرديم تحتاج للمياه لدى سكانة البلدية-

التأشيرة التقنية

أولـف في :ـــــــــــ

رئيس المجلس الشعبي البلدي

الجمهـوريـة الجـزائـرية الديمقـراطية الشعـبية

ولايـــة أدرار
دائـــرة أولـف
بـلـدية أولـف

بطـــاقـة تقنيـة لـتسجيل مشـاريـع تنـمويـة

فى إطـار المخطط البلـدى للتنمـيـة (PCD):

الرقم	عنوان العملية المقترح للتسجيل بعد استكمال الإجراءات	مبلـغ العـرض	مصاريف المتابعة	المبلـغ المطلـوب للتسجيل	مـدة الانجاز	الملاحظة
02	تجديد وتوسيع شبكة المياه الصالحة للشرب عبر قصور قصبة بلال الركينة واولف مركز	5.876.220.00 دج	/	5.876.220.00 دج	03 أشهر	/

التأشيرة التقنية

أولـف فـي :
رئيـس المجلـس الشعبي البلدي

رئيس المجلس الشعبي البلدي
حنصي احمد

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

WILAYA DE

ولاية ادرار : 0 1

2019 جوان 13 012/2019

DECISION N°:

مقرر رقم :

(Fdw4)

Plans Communaux de Développement(P.C.D)	المخططات البلدية للتنمية (م ت ب)
COMMUNE DE : 1 2 أولف	بلدية :

▶ INSCRIPTION X ◀ تسجيل

▶ REEVALLUATION ◀ إعادة التقييم

▶ DEVALUATION ◀ تخفيض التقييم

▶ MODIFICATION ◀ التغيير

ان والي الولاية

◄ بمقتضى القانون رقم 11/10 المؤرخ في 11/06/22 والمتضمن قانون البلدية .

◄ .بمقتضى القانون رقم 84/09 المؤرخ في 84/02/04 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد .

◄ .بمقتضى القانون رقم 18/18 المؤرخ في 2018/12/27 المتضمن قانون المالية لسنة 2019 .

◄ بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 13 يوليو 2017 المتضمن تعيين السيـــد حمو بكوش واليا لولاية ادرا ر

◄ بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 227/98 المؤرخ في 98/07/13 المتعلق نفقات تجهيز للدولة

◄ بمقتضى المقرر المتعلق ببرنامج للمخططات البلدية للتنمية بعنوان ميزانية الدولة لتجهيز رقم :

و. م /2019/ م ت/163 الصادرة بتاريخ 2019/01/02

DECIDE

يقرر مايلي

المادة 1 : يتم بموجب هذا القرار تسجيل العمليات التالية بعنوان المخططات البلدية للتنمية لبلدية

أولف للسنة المالية 2019 طبقا للجدولين المدرجين في الملحقين التاليين.

ARTICLE 1 :

Il est procédé par la présente décision à ..... des opérations

suivantes au titre des plans communaux de développement de commune

de ..... exercice 2019 conformément aux tableaux séparés et annexés.

المادة 2 : قيمة رخصة البرنامج 5,877,000.00 دج منها مبلغ 5,877,000.00 د ج

برسم المساهمات النهائية. و مبلغ 00 د.ج برسم المساهمات المؤقتة

ARTICLE 2 :

Le montant de l'autorisation de programme est ..... D.A dont.....D.A

en Concours définitifs et ..... DA en Concours temporaires ..

WILAYA DE :

ولاية :

0 1

COMMUNE DE :

بلدية :

1 2

(الاف د.ج)

N° de L' operation رقم العملية	Inscription (تسجيل) Réevaluation إعادة التقييم Dévaluation تخفيض التقييم نص العملية مع تحديد موقعها Libellé et Localisation de L'opération	Modification التغير N bre العدد	رخصة البرنامج A P
NE.5.391.4.262.162 .19.01	ـ تجديد وتوسيع شبكة المياه الصالحة للشرب عبر قصور قصبة بلال الركينة و أولف مركز	01	5,877
	Total المجموع	01	5,877

Décision Rappel

تذكير مقرر رقم : 012/2019 م ب م م/ 2019 في

13 جوان 2019

012/2019

WILAYA DE : ولاية : 01

COMMUNE DE : بلدية : 12

المادة 3 : يتعين على المجلس الشعبي البلدي لبلدية أولف السهر على إنجاز الأهداف المادية و المالية المشار .

ARTICLE 3 :

Le Président de l' A.P.C DE est tenu de veiller à la réalisation des objectifs physiques et financiers visés par la présente décision, tout type de changement doit être soumis à l'avis préalable du wali.

المادة 4 : يكلف المرسل إليهم المشار إليهم فيما أدناه كل فيما يخصه بتنفيذ هذا القرار.

ARTICLE 4 :

Les Destinataires ci-après indiqués sont chargés chacun en ce qui le concerne de l'exécution de la présente décision.

المرسل إليهم

رئيس دائـــرة : أولف

رئيس بلديـــة : أولف

أمين خزينة الولايـــة : ادرار

أمين خزينة ما بين البلديات: أولف

مديريات القطاعات المعنية : مديرية الموارد المائية

الوالـــي

(الاف د.ج)

N° de L' operation رقم العملية	Nature de financement نوعية التمويل				Echéanciers الجدول الزمني			N° Fixe الرقم الثابت
	concours Difinitifs مساهمات نهائية	concours tempor مساهمات مؤقتة	Autre غير ذالك	TOTAL المجموع	Inscrip-tion التسجيل	Démar-rage الإنطلاق	Achev-ement الإستكمال	
NE.5.391.4.262.162 ,19.01	5,877	–	–	5,877	ش (2) 19	ش (3) 19	ش (3) 19	19.01.01006
Total المجموع	5,877	–	–	5,877				

الملحق رقم: 06.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـــة ادرار
دائـــرة اولف
بلـــدية اولف
الرقـــم /2019

أمـر ببـدء الأشغـــال

بنـــــاء علـــى الصـــــفقة المبرمـــــة رقـــم ..../2019 المتعلـــــق :
.....
..... والموشـة من طرف المراقب المـالي تحت رقم ..... بتاريخ ..../...../2019 .
المطلـوب من السـيد : .....
البدء بمباشرة أشغال موضوع العقد ابتداءا من يوم .....

أولف في .....

رئيـــس المجلـــس الشعبـــي البـــلدي

وصـــــل استـــــلام

أنا الممضي أسفله السيد: .....
أنني استلمت من بلدية أولف أمر ببدء الأشغال رقم /2019 المتعلق .....اعترف
.....
.....
.....

اولف في:.....
المســيـــــــر